جامعة قاصدي مرباح . ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2014- 2019)

من إعداد الطلبة: يوسف غراب / محمد السعيد التجاني

نوقشت وأجيزت بتاريـــــخ: 11 / 06 /2022

أمام اللجنة المتكونة من السادة

الدكتور / محمد الأمين شربي (أستاذ محاضر– أ–) – جامعة قاصدي مرباح .ورقلة) رئيسا

الدكتورة / شريفة جعدي (أستاذ محاضر– أ–) جامعة قاصدي مرباح. ورقلة) مشرفا ومقررا

الدكتور / كسكس مسعود (أستاذ محاضر– أ–) – جامعة قاصدي مرباح .ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2021-2022

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي خلال الفترة (2014- 2019)

من إعداد الطلبة: يوسف غراب /محمد السعيد التجاني

نوقشت وأجيزت بتاريـــخ: 11 / 06 /2022

أمام اللجنة المتكونة من السادة

الدكتور / محمد الأمين شربي (أستاذ محاضر– أ–) – جامعة قاصدي مرباح .ورقلة) رئيسا

الدكتورة / شريفة جعدي (أستاذ محاضر– أ–) جامعة قاصدي مرباح. ورقلة) مشرفا ومقررا

الدكتور / كسكس مسعود (أستاذ محاضر– أ–) – جامعة قاصدي مرباح .ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2021-2022

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة و الفكر المنير الذي كان له الفضل الأول في بلوغي مستوى التعليم العالي (والدي) الحبيب أطال الله في عمره

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت أقدامها ووقرها في كتابه العزيز (أمي)

أطال الله في عمرها.

إلى زوجتي وأولادي وإخوتي كل باسمه

إلي أصدقائي ومعارفي ، إلى أساتذة قسم المالية والمحاسبة .

يـوسف غراب

الإهداء

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيـــا الفانية

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى زوجتي و أبنائي و إخوتي كل باسمه .

إلي جميع أفراد الأسرة الجامعية و أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.. بجامعة ورقلة.

إلى أصدقائي و معارفي الذين أجلهم و أحترمهم.

إلى الأكرم منا جميعا .....شهداء هذا الوطن.

التجاني محمد السعيد

Designed by pngtree

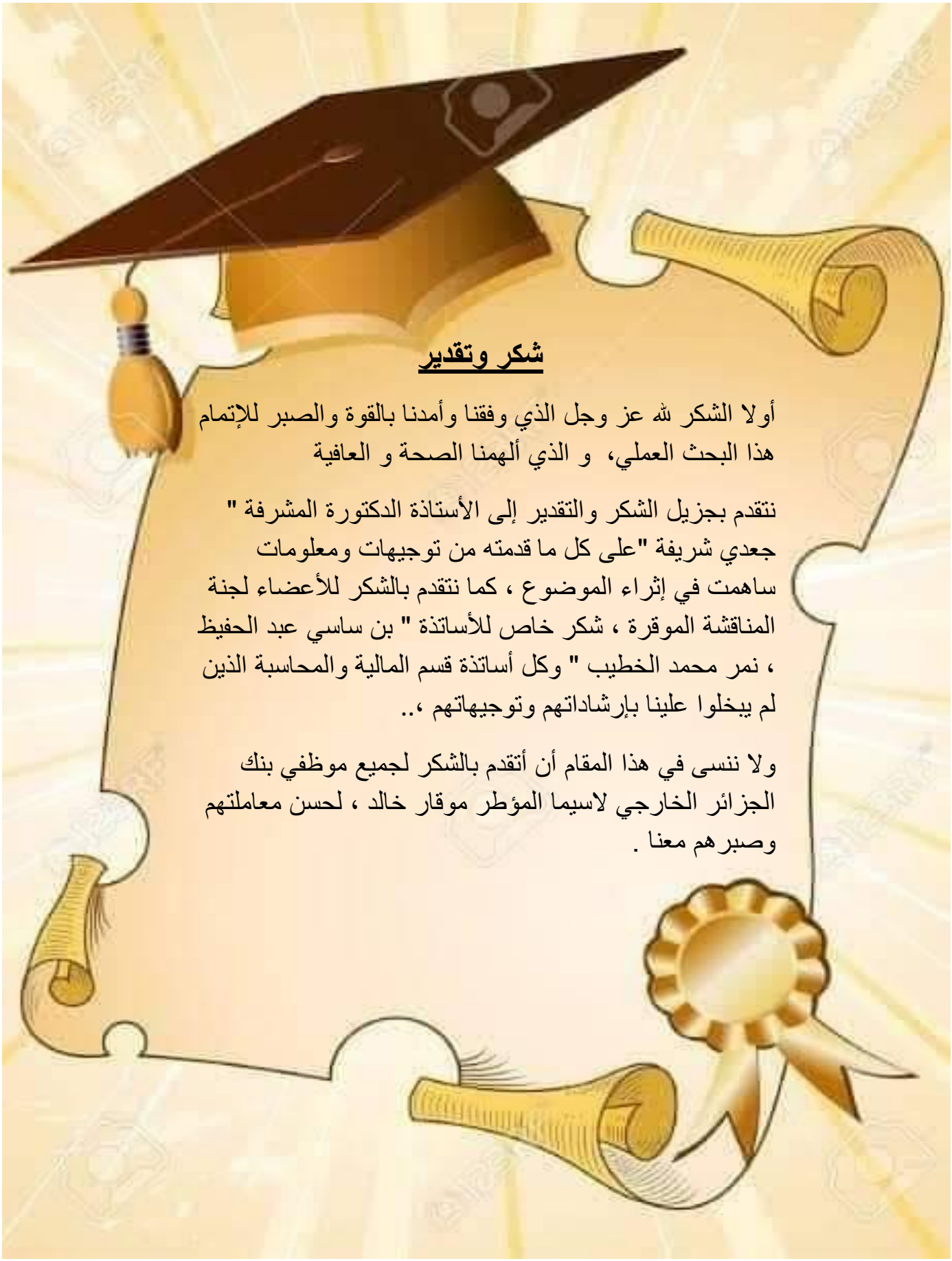

شكر وتقدير

أولا الشكر لله عز وجل الذي وفقنا وأمدنا بالقوة والصبر للإتمام هذا البحث العملي، و الذي ألهمنا الصحة و العافية

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة " جعدي شريفة "على كل ما قدمته من توجيهات ومعلومات ساهمت في إثراء الموضوع ، كما نتقدم بالشكر للأعضاء لجنة المناقشة الموقرة ، شكر خاص للأساتذة " بن ساسي عبد الحفيظ ، نمر محمد الخطيب " وكل أساتذة قسم المالية والمحاسبة الذين لم يبخلوا علينا بإرشاداتهم وتوجيهاتهم ،..

ولا ننسى في هذا المقام أن أتقدم بالشكر لجميع موظفي بنك الجزائر الخارجي لاسيما المؤطر موقار خالد ، لحسن معاملتهم وصبرهم معنا .

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر الإئتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية وهذا من خلال دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي خلال السنوات (2014-2019)، وذلك باستخدام المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للبنوك، لمعرفة مستوى أدائها .

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لمتغيري الدراسة أثر المخاطر الائتمانية و الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال عرض المفاهيم و المصطلحات التي تخص المداخل العامة للمتغيرين و الأثر و العلاقة فيما بينهما.في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة بالاعتماد على المؤشرات والنسب المالية وذالك من خلال جمع البيانات والمعلومات للحصول على فهم أعمق للظاهرة المدروسة ،

وقد أظهرت النتائج وجود أثر لمخاطر الإئتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة عدة توصيات منها :العمل على وضع سياسة فعالة في منح الائتمان تحقق توازنا ما بين زيادة أرباح الشركة و خفض مخاطر عدم السداد في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، والعمل على وضع آليات مدروسة لتصنيف المخاطر الائتمانية داخل البنك بهدف تقليل مستوى عدم السداد من قبل العملاء المتعثرين.

الكلمات المفتاحية :المخاطر الإئتمانية , الأداء المالي , البنوك التجارية .المؤشرات المالية ، مخاطر عدم السداد

ABSTRACT:

This study aimed to identify the impact of credit risks on the financial performance of Algerian commercial banks, through a case study of the External Bank of Algeria during the years (2014-2019), using the financial indicators and ratios approved in evaluating the financial performance of the .banks, to know the level of their performance

The descriptive analytical approach was relied on in the theoretical side of the study variables, the impact of credit risks and the financial performance of commercial banks by presenting the concepts and terms that pertain to the general entrances to the variables and the impact and the relationship between them. This is done by collecting data and information to gain a deeper .understanding of the studied phenomenon

The results showed an impact of bank credit risks on the financial performance of commercial banks in Algeria. In light of these results, the study made several recommendations, including: Working on an effective policy in granting credit that achieves a balance between increasing the company's profits and reducing the risks of non-payment in light of the economic conditions that Algeria is going through, and working on developing well-studied mechanisms for classifying credit risks within the bank in order to reduce the level of non-payment by defaulting clients

Keywords: Credit risk, financial performance, The commercial banks Financial indicators, Non-payment risk.

قائـــــمـة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**III**
الشكر	**V**
ملخص الدراسة	**VI**
قائمة المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**VIII**
قائمة الأشكال	**IX**
قائمة الملاحق	**X**
مقدمة	**أ– هـ**
الفصل الأول: **الدراسات الأدبية والتطبيقية لأثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية**	
تمهيد	**2**
المبحث الأول : **أساسيات حول المخاطر الائتمانية**	**3**
المبحث الثاني: **الدراسات السابقة**	**26**
خاتمة الفصل	**40**
الفصل الثاني :**الدراسة الميدانية لأثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية**	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: **عينة وأدوات الدراسة**	**42**
المبحث الثاني: **نتائج الدراسة ومناقشتها**	**44**
خلاصة الفصل	**54**
خاتمة	**56**
المراجع	**59**
الملاحق	**81**

قائـــمة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
الجدول رقم (01-01)	**أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**	**39**
الجدول رقم (02-01)	**يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة : من 2014 إلى 2019.**	**44**
الجدول رقم (02-02)	**يوضح تطور العائد على الأصول خلال الفترة : من 2014 إلى 2019.**	**45**
الجدول رقم (02-03)	**يوضح تطور نسبة هامش الربح خلال الفترة : من 2014 إلى 2019.**	**46**
الجدول رقم (02-04)	**يوضح تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة من 2014 إلى 2019.**	**47**
الجدول رقم (02-05)	**يوضح تطور مخاطر السيولة خلال الفترة من 2014 إلى 2019 .**	**48**
الجدول رقم (02-06)	**يوضح تطور مخاطر تقلبات أسعار الفائدة خلال الفترة من 2014 إلى 2019.**	**50**

قائـمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(01-01)	**يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة من 2014 إلى 2019**	**44**
الشكل رقم(01-02)	**يوضح تطور العائد على الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019**	**45**
الشكل رقم(01-03)	**يوضح تطور نسبة هامش الربح خلال الفترة من 2014 إلى 2019**	**46**
الشكل رقم(01-04)	**يوضح تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة من 2014 إلى 2019**	**47**
الشكل رقم(01-05)	**يوضح تطور نسبة إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019**	**49**
الشكل رقم(01-06)	**يوضح تطور نسبة إجمالي الودائع الأساسية / إجمالي الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019.**	**49**
الشكل رقم(01-07)	**يوضح تطور نسبة إجمالي الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019.**	**50**
الشكل رقم(01-08)	**يوضح تطور نسبة الأصول الحساسة اتجاه معدل الفائدة / إجمالي الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019.**	**51**
الشكل رقم(01-09)	**يوضح تطور نسبة الخصوم الحساسة اتجاه معدل الفائدة / إجمالي الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019.**	**51**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	ميزانية 2014 جانب الأصول	**64**
تابع الملحق رقم 01	ميزانية 2014 جانب الخصوم	**65**
الملحق رقم 02	جدول حسابات النتائج لسنة 2014	**66**
الملحق رقم 03	ميزانية 2015 جانب الأصول	**67**
تابع الملحق رقم 03	ميزانية 2015 جانب الخصوم	**68**
الملحق رقم 04	جدول حسابات النتائج لسنة 2015	**69**
الملحق رقم 05	ميزانية 2016 جانب الأصول	**70**
تابع الملحق رقم 05	ميزانية 2016 جانب الخصوم	**71**
الملحق رقم 06	جدول حسابات النتائج لسنة 2016	**72**
الملحق رقم07	ميزانية 2017 جانب الأصول	**73**
تابع الملحق رقم 07	ميزانية 2017 جانب الخصوم	**74**
الملحق رقم08	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	**75**
الملحق رقم09	ميزانية 2018 جانب الأصول	**76**
تابع الملحق رقم 09	ميزانية 2018 جانب الخصوم	**77**
الملحق رقم 10	جدول حسابات النتائج لسنة 2018	**78**
الملحق رقم 11	ميزانية 2019 جانب الأصول	**79**
تابع الملحق رقم 11	يزانية 2019 جانب الخصوم	**80**
الملحق رقم 12	جدول حسابات النتائج لسنة 2019	**81**

المقدمة:

إن خلق الائتمان بصورة عامة هو ضروري جدا لبقاء الأنشطة الاقتصادية في المجتمع ، ويعتبر الائتمان المصرفي من أهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك لاسيما التجارية في الربح والخسارة ، والوظيفة الائتمانية من أكثر الأنشطة ربحية بالنسبة للبنك مما يستدعي من إدارات البنوك العمل على إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص وتشكل محفظة الائتمان مجموعة لا يستهان بها من أصول أي بنك ، وأمام ذالك يقع عليه مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر .

يعتبر النظام المصرفي بحد ذاته نظاما ائتمانيا حيث تقوم البنوك بتقييم وتحديد الائتمان الفعال ، وقد أدت زيادة حدة المنافسة مابين البنوك إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها ،حيث أدى ذالك إلى زيادة حجم التعرض للمخاطر الائتمانية ،نتيجة لذالك لم يعد بمقدور إدارات البنوك التعامل مع هذه المخاطر بالأساليب التقليدية ، ومن الواضح أن بعض البنوك أدركت أن عمليات منح الائتمان القائم على أساس المركز المفاضلة لا تكفي وخاصة مع ازدياد المخاطر التي ترتبط بنشاط العملاء ،والأداء التشغيلي ،والتدفقات النقدية ،إضافة إلى الموقف المالي ، وفاعلية الإدارة والضمانات.

أولا/ إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق نطرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية ؟

الأسئلة الفرعية:

و يمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية التالية:

1- ما هي العلاقة بين مؤشرات مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك التجارية ؟
2- ما هي العلاقة بين مؤشرات العائد والأداء المالي للبنوك التجارية ؟

ثانيا/ فرضيات الدراسة:

وللإجابة على تساؤلات المشكلة البحثية تم صياغة الفرضية الرئيسة الآتية :

1- تؤثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر .

ويتفرع عن هـ الفرضية الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين :

1- طبيعة العلاقة بين مؤشرات المخاطر ونسب الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي هي علاقة طردية .
2- طبيعة العلاقة بين مؤشرات العائد ونسب الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي هي علاقة عكسية.

ثالثا/أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه ،والذي يعني بتقييم وتحليل العلاقة بين المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر ويمكن إيجازها في النقاط الآتية :

1- تطوير المفهوم العام للمخاطر الائتمانية للبنوك التجارية في الجزائر
2- التعرف على مؤشرات النجاح والفشل مما يساعد البنوك على مواجهة مخاطر الائتمان واتخاذ التدابير اللازمة عند القيام بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية .

رابعا/ أهداف الدراسة:

من خلال الفرضيات التي طرحت سابقا يسعى الباحث إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

1- التعرف على أنواع المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية في الجزائر
2- التعرف على أهم النماذج والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر .
3- إبراز أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر .

خامسا/مبررات اختيار الموضوع:

1- الأهمية البالغة التي يرمي إليها الموضوع من خلال علاقة الاستثمار بالقطاع المالي؛
2- بحكم أن الموضوع يندرج ضمن التخصص المدروس ؛
3- التعرف على واقع القروض والتسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية من خلال بنك الجزائر الخارجي ؛

سادسا/حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

الحدود المكانية: استهدفت الدراسة بنك الجزائر الخارجي ؛

الحدود الزمنية: كانت فترة التربص ممتدة من شهر فيفري إلى شهر مارس أما فترة الدراسة من 2014 إلى 2019؛

سابعا/منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لمتغيري الدراسة أثر المخاطر الائتمانية و الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال عرض المفاهيم و المصطلحات التي تخص المداخل العامة للمتغيرين و الأثر و العلاقة فيما بينهما.

في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة بالاعتماد على المؤشرات والنسب المالية وذالك من خلال جمع البيانات والمعلومات للحصول على فهم أعمق للظاهرة المدروسة ، وذالك بمعالجة المعطيات و معرفة مختلف المؤشرات و تحليلها إضافة إلى استخدام الملاحظة، و كذلك الاعتماد على القوائم المالية المؤسسة والمقابلة.

ثامنا/مصادر جمع المعلومات

اعتمد الباحثان على مصدرين أساسين لجمع المعلومات:

الثانوية: تتمثل في الكتب و المراجع العربية و الأجنبية، الملتقيات و المقالات و كذا الأبحاث و الدراسات السابقة؛

المصادر الأولية: و تتمثل في جمع البيانات الأولية من خلال المقابلة والوثائق والتقارير المالية للبنك؛

تاسعا/مرجعية الدراسة :

من أجل الجانب النظري للبحث اعتمدنا على المصادر و المراجع التالية:

- الكتب؛
- الدراسات السابقة المتمثلة في مذكرات الماجستير و المقالات؛
- المواقع الإلكترونية.

أما في الجانب التطبيقي استخدمنا:

- التقارير المالية للبنك ؛
- المقابلة الشخصية؛
- الملاحظة؛

عاشرا /صعوبات الدراسة:

اكبر صعوبة واجهتنا في إعداد مذكرتنا هي وباء كورونا الذي كان عائق كبير في إتمام الجانب التطبيقي لاسيما المقابلة ؛وصعوبة في الحصول على التقارير المالية وذالك راجع لأمور تنظيمية خاصة بالبنك؛

حادي عشرة /هيكل الدراسة:

تمت معالجة الموضوع من خلال فصلين كما يلي:

– الفصل الأول :يتناول الأدبيات النظرية و التطبيقية لأثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال التركيز على الإطار العام لمفهوم المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك التجارية،إضافة إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية و الأجنبية تتمثل في الأدبيات التطبيقية ؛

– الفصل الثاني :يتناول الدراسة الميدانية لأثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي ، وسنعرض فيه الطريقة والأدوات المالية مع التحليل والمناقشة ؛

الفصـل الأول

الدراسات الأدبية والتطبيقية للمخاطر الائتمانية و الأداء المالي للبنوك التجارية

تمهـيد:

الصناعة المصرفية بمختلف قطاعاتها ليست بمعزل عن النظام الاقتصادي و المالي، و النواة الأولى لهذه الصناعـــة ممـــثلة في البنوك التجارية تتعامل في نفس الأسواق، و تحت نفس الظروف و الضغوطات ،وفي ظل نفس القوانين و التشريعات ، فلا يمكن بحال أن تنـجو – أو تستثنى – من الأزمات أو المشكلات الاقتصادية ، ولا هي معصومة من الخسارة ،فهي تتأثر بما تتأثر به سائر القطاعات المالية و الاقتصادية ، سلبا أو إيجابا ، صحيح أن لديها من وسائل لتحوط ما يمكنها من حماية نفسها من مخاطر الائتمان ولكن هذا كله يبقى مرهونا بنشاطات القطاعات الاقتصادية الأخرى ، إذ أن البنك التجاري يرتبط نشاطه بأنشطة الدولة الاقتصادية فإذا هي نمت و زاد نشاطها انعكس ذالك بالإيجاب على البنك، وإن كان غير ذالك فالعكس تماما .

وعليه أظهرت البنوك التجارية حرصها الدائم على بذل العناية في استثمار أموال المودعين وإتباع كافة الأساليب والآليات لحماية أموالهم و درء المخاطر عنها ،و تكوين الاحتياطات و المخصصات اللازمة لذالك ، مما يحتم على القائمين على هذه البنوك و على الباحثين و الخبراء البحث عن أساليب و أدوات لقياس المخاطر التي تواجه أنشطتها و تؤثر على نجاحها.

مما نتج عنها حرص البنوك التجارية على منع تكرار الأزمات المالية التي عرفتها من خلال تحديد المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف للتغلب عليها، وهو مناط الفصل في هذه الدراسة التي تتناول المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك التجارية باعتبارها صلب العمل المصرفي و المالي .

المبحث الأول : أساسيات حول المخاطر الائتمانية

تشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها بدرجة كبيرة ، كان شاهدا على أزمات مالية أدت إلى زيادة حدة المخاطر ، التي حدت من قدرتها على تحقيق أهدافها،حيث كان خطر الائتمان هو المتغير الأساسي عند عدم السداد أو تأجيل السداد.

المطلب الأول :ماهية المخاطر الائتمانية

تعد المخاطر الائتمانية هاجسا حاضرا في كل تصرف مالي و تبذل المصارف جهدا لأجل التقليل من أثارها و إدارتها.

الفرع الأول :مفهوم المخاطر الائتمانية:

أولاً تعريف المخاطر:

عرفت لجنة التنظيم المصرفي و إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية Financial services roundtable (FSR) المخاطر كما يأتي " احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته ، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله و ممارسة نشاطاته من جهة ، و تحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل بالصورة المطلوبة و تنعكس هذه النتائج مباشرة في ربحية الصرف أو رأسماله "[1]

كذالك يمكن تعريف الخطر على أنه الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محدودة في وقت معين، و يقصد به الانحراف الغير مرغوب فيه أو الانحراف العكسي عن النتائج المتوقعة، بينما الانحراف المرغوب فيه لا يمثل خطرا .[2]

و كذالك بأنها " احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ، أي هي انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة، التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك و رأسماله ، والتي تنجم عن عدم قيام العملاء المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في الوقت المحدد للوفاء " [3]

وعليه فا لمخاطر في الحقل المالي هي ترجمة لتعرض المصرف لخسائر مستقبلية غير متوقعة ولا مخطط لها بحيث تؤثر على العوائد المتوقعة على الاستثمارات المعنية و ربحية المصرف ، و تجمع بين حالة عدم التأكد و عدم معرفة النتيجة النهائية.

---

[1] .عصام إسماعيل،**مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية و المصرفية**،سلسلة كتيبات تعريفية العدد 12 ص 06 ، مؤسسة النقد العربي2021.

[2] .عصام إسماعيل ،نفس المرجع السابق ص 10.

3 حفيان جهاد، إدارة المخاطر **الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012** ، رسالة ماجستير منشورة ،قسم علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،2012، ورقلة.

ثانيا تعريف الائتمان :

يعد النشاط الأكثر أهمية من أنشطة المصارف التجارية و ذالك لكون القروض المقدمة للزبائن تمثل الجزء الأهم من بين موجودات كل مصرف تجاري كما أنه المصدر الرئيسي لربحية المصرف التي تضمن استمرار يته، كما أنه أداة فعالة في توفير السيولة أو الضمانات لإتمام المعاملات التجارية وبشكل خاص الدولية منها، وذلك من خلال الثقة التي يوفرها الائتمان لكل من الدائن الطرف الذي يتوفر لديه فائض في السيولة والمدين أو متلقي الائتمان وهو الطرف الذي يفتقر إلى السيولة، وبناء عليه فإن الائتمان هو عملية تتكون من طرفين مدين ودائن يتوسطهما عنصر الثقة.

ويظهر بوضوح الأصل الاقتصادي لمعنى الائتمان هو القدرة على الإقراض، و "منح المدين أجلاً لدفع الدين"[1] فا لائتمان يتضمن أربعة عناصر على الأقل هي[2]:

1. علاقة مديونية: تفترض وجود دائن (مانح الائتمان) ومدين (متلقي الائتمان) بالإضافة إلى توافر عنصر الثقة.
2. وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول، وهذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود.
3. الأجل أو الفارق الزمني: وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها. هذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الائتمان والذي يفرق بين المعاملات الفورية "Spot Transactions" والمعاملات الائتمانية "Crédit transactions".
4. المخاطرة Risk : وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه، أو احتمال عدم دفع الدين وهو ما يعتبر من أسباب حصول الدائن على دينه مزيداً بمبلغ معين هو الفائدة "Interest".

ويعرف الائتمان بأنه : " الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً ،بان يمنحه مبلغا من المال ، لاستخدامه في غرض محدد ، خلال فترة زمنية متفق عليها و بشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه و بضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد "[3]

وأيضا على أنه "التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، و يراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بمختلف أنواعها"[4]

---

[1] يونس محمود الوصال، كمال أمين، **اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية**، كلية الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص54.

[2] الناشف، أنطوان الهندي، خليل. **العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الأول**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، بلا تاريخ النشر، ص83.

[3] خطيب منال، **تكلفة الائتمان المصرفي و قياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية** ،رسالة ماجستير،جامعة حلب،2004 ص 04.

[4] إبراهيم محمد على الجز راوي،نادية شاكر ألنعيمي، **تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة**، دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة من 2005-2007 ، مجلة الإدارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد ، العراق ، العدد 83 ، 2010 ، ص65.

وعليه فالائتمان خدمات مقدمة للعملاء، تتضمن تمويل الأفراد و المؤسسات و المنشآت باحتياجاتهم من الأموال بناء على طلبهم وعندما يمنح البنك الموافقة بضمانات فهو يثق في قدرة العميل على التسديد في وقت لاحق محدد و وفق الشروط المبرمة في العقد لضمان استرداد أمواله.

أما بالنسبة للقروض المصرفية، فأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية و يحتوي على مفهوم الائتمان و السلفيات[1]

ثالثاً تعريف المخاطر الائتمانية:

في الصناعة المالية و بشكل عام ،فإن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء المنشأة إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد أو القطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرتها على استرجاع حقوقها (سواء كانت قرضا أو غيره)، وهدا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض و فوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد،أو أن له القدرة المالية على السداد و لكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر (المماطلة مثلاً) ،و بالتالي فالمخاطر الائتمانية تقتضي من المصارف الحكم على الملاءة المالية للمقترضين، و قد لا يتم الحكم على هذه الملاءة دائما بصورة صحيحة، فا ملاءة مقترض معين قد تنخفض مع الزمن لأسباب و عوامل معينة و بتالي فمن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف المخاطر الائتمانية أو تقصير العميل عن أداء التزاماته وفق أحكام التعاقد[2]

ولا تنطبق المخاطر الائتمانية على القروض فحسب بل على سائر الأصول الأخرى التي تدخل ضمن الميزانية العمومية أو خارجها كالضمانات و المشتقات المالية، و تنشأ عنها مشكلات كبيرة و خطيرة بسبب التقصير في التصنيف و تحديدا بعض الأصول الغير الفعالة، التي تستوجب إنشاء احتياطي لمواجهتها .

وتعرف بأنها "المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ، و رأسماله والتي تنجم عن عدم قيام العملاء المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في الوقت المحدد للوفاء[3]

وأيضا على أنها تعثر الطرف المتعاقد مع المصرف في الوفاء بالتزاماته المالية و سداد الدين المتعلق بذمته المالية في موعده، وقد يكون سبب ذالك عدم إلمام العميل و قدرته على إدارة المشروع الذي من أجله قام التمويل.[1]

1د.عبد الحميد ، عبد اللطيف. **البنوك الشاملة عملياتها و إداراتها، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

2.حشاد نبيل، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل II** ، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005 ص 98.

3المملوك، أنس هشام **مخاطر الائتمان و أثرها في المحافظ الاستثمارية**، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سورية2014 ،

كما تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة عجز المقترض عن رد أصل الدين و فوائده وفقا لتواريخ محددة لذالك أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية لذالك.[2]

و مما سبق الإشارة إليه فالمخاطر الائتمانية هي الخسارة المحتملة الناشئة من طرف العملاء في عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه المصرف – المبلغ الأصلي المقترض و فوائده – في المواعيد المحددة المذكورة في شروط العقد الائتماني، و تشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض و السندات و بنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان و الإعتمادات المستندية.

و نشير إلى أن المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطرة التي ترتكز على ركني الخسارة و المستقبل ،ولا تقتصر على نوع معين من القروض ، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر للمصرف التجاري ، ولكن بدرجات متفاوتة ، كما أنها لا تتعلق بعملية تقديم القروض فقط أو(الائتمان) فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

رابعاً : أسباب المخاطر الائتمانية :

يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض و الفوائد مثلاً)، أو في توقيتات السداد، لهذا يعتبر تأخر المدين عن السداد مثلا نوعا من المخاطر الائتمانية، فهذه الأخيرة هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض و لذالك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان مصرفا أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل.

و عليه فتعد المخاطر الائتمانية أحد أشكال المخاطر التي تعترض عمليات المصارف، و تنشأ المخاطر الائتمانية بالنسبة للمصرف من احتمال عدم قيام العميل بدفع الفائدة المستحقة على القرض أو القرض ذاته[3].

فكل بنك يتحمل درجة من الخطر في منحه الائتمان [4] حتى و أن كانت القروض المقدمة للعملاء تتماشى بشكل سليم مع الخطوط الإرشادية لسياسة الائتمان، و فيما يلي عرض تفصيلي لأهم الأسباب المؤدية للمخاطر الائتمانية:

1- التقييم الخاطئ لقدرات المقترضين و رغبتهم و قدرتهم على السداد و عدم تقدير درجة المخاطرة و تسعيرها بالشكل الصحيح.
2- التركيز الائتماني لمحفظة القروض، كالتركيز على قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية معينة أو فئة محددة من المقترضين بمعنى انه ضمن المخاطر الائتمانية أن يقوم المصرف بمنح كل قروضه أو معظمها لجهة واحدة أو عدد محدد من المقترضين.
3- وجود نسبة عالية من القروض الغير منتجة و ذات العائد المنخفض ضمن محفظة المصرف الائتمانية.

1.الكيلاني جمال أحمد ، "**مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية**" بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية الجامعة الأردنية، كلية الشريعة، 2015.

2.طارق عبد العالي حماد، **تقيم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)**، الدار الجامعية الاسكندارية، مصر،2006،ص 71.

3. أمين، خالد، **إطار إدارة المخاطر الائتمانية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، طبعة الأولى منشورات المجلس الأعلى للجامعات، عمان، الأردن. 2002 ص01.

4. Cuvittare, G.,Amasith.M., A., 2013, "***Audit et Inspection Bancaire -Extrait***", Revue SNC ", Vol.11,No. 3,PP120:151.

4- التوسع الائتماني و الإفراط في منح القروض و التسهيلات الائتمانية دون الاهتمام لجودة العملاء و مقدرتهم فمثلا قد يكون هناك تأثير أحد أعضاء مجلس الإدارة في المصرف مع مؤسسة منافسة ، وهذا يعد صورة من صور تضارب المصالح التي تعد مصدرا هاما من مصادر المخاطر الائتمانية.

5- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد لرؤوس الأموال المستثمرة و كسب أكبر حصة ممكنة في السوق من خلال المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما تعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية الدولية ،أو المنافسة بين البنوك و المؤسسات الغير مالية على تقديم الخدمات المالية و المصرفية و بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى[1].

6- اتساع أعمال المصارف خارج الميزانية و تحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى ، التضخم و تقلبات الأسعار.

7- التغييرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق المصرفية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال و افتتاح الأسواق المحلية.

8- عدم ملائمة السياسة الائتمانية لظروف السوق المحلي والإقليمي و الدولي.

9- جمود السياسة الائتمانية للمصرف و عدم مسايرتها للمتغيرات الحاصلة و خاصة في التكيف مع ظروف العولمة المالية و مقتضياتها، فهي لازالت بعيدة عن مواكبة تطور الإدارة المصرفية الحديثة – عدم استخدام الفكر الإداري الحديث– في المجال العلمي والتقدم التكنولوجي و كمثال على ذالك تظهر في عدم إدارة محفظة القروض بأسلوب علمي.

10- عدم كفاية الإجراءات المتبعة للاستعلام الدوري عن العملاء فيما بين المصارف و كذالك البنك المركزي من جهة أخرى .

ومن الضروري و نحن بصدد دراسة أسباب المخاطر التي تحيط بالقرار الائتماني على وجه الخصوص أن نشير إلى أن المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار هي انعكاس للمخاطر النظامية أو ما يقصد به المخاطر العامة و المخاطر غير النظامية و هي حالات و المقصود بها المخاطرة الخاصة و فيما يلي نتعرض لكل منهما.[2]

1- المخاطر الخاصة "المخاطر الغير نظامية":

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة ،و من الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، و الأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، و تغير أذواق العملاء، نتيجة ظهور منتجات جديدة، فا مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل و رغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه ومن مصادر هذه المخاطر:

1.بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2006/2005، ص33.

2.مفتاح صالح ، معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية** ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، جامعة الزيتونة ، الأردن ، يوم 18 أفريل 2007 ، ص03.

أ- مخاطر الإدارة

ب- مخاطر صناعية

ت- مخاطر النشاط

ث- مخاطر الرفع المـالي

2- المخاطر العامة "المخاطر النظامية":

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض و ذالك بفعل عوامل اقتصادية و سياسية و اجتماعية يصعب التحكم و السيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، و مخاطر التغير في أذواق العملاء، و مخاطر التضخم ، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

فالمخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة المصرف و هو ما يتطلب منه التنبؤ بها و توقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل منها أو التحكم فيها عن طريق التنويع[1].

على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل و يصعب على المصرف السيطرة عليها و التنبؤ بها مستقبلا و مواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع.

خامساً أنواع المخاطر الائتمانية :

1- **مخاطر العميل** : ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل و مدى ملاءته المالية و سمعته الاجتماعية و وضعه المالي و سبب حاجته إلى الائتمان و الغرض من هذا الائتمان[2].

2- **مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل** : إذ يرتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ أن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية و الإنتاجية و التنافسية لوحدات هذا القطاع و مدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.

3- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله** :تتعدد و تتنوع هذه المخاطر في ضؤ الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة و التطورات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل[3].

4- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة** : و تحدث نتيجة الظروف الاقتصادية و التطورات السياسية و الاجتماعية و غيرها، و هذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها و التحكم فيها و أخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.

1.هندي منير ، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية** ، منشأة المعروف، الإسكندرية، مصر ، 1999، ص 280.

2 الزبيدي، حمزة محمود ،**إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني** الطبعة 03 دار الوراق للنشر ، عمان ، الأردن 2002 ، ص.179

3.هندي منير ، مرجع سبق ذكره ص 212.

5- **المخاطر المتصلة بأداء و أخطار البنك** : ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل و التحقق من قيام العميل و بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان و من هذه الأخطاء هي عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل التي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية و سحب العميل لهذه الودائع [1].

سادساً أركان المخاطر الائتمانية :[2]

تكـــــــاد تكون المخاطر الائتمانيـــة لصيقة بصفـــة دورية لدى المـصارف التجارية، بل إن ما يتحقـــق من ربـــح لتـــلك المصارف التجارية إنما هو ناتج التعامل الكفء مع تلك المخاطـــر الذي يقوم على أركـــان ثلاثـــة مراجـعة تحليل و إدارة (R.A.M) Review, Analysis, Management و تتمثل فيما يلي:

- **مراجعة المخاطر الائتمانية:** و تهدف المراجعة الدورية للعملية الائتمانية للتحقق من مدى الالتزام بالسياسات، والإجراءات و المعايير الائتمانية، و تقديم تقارير بذالك إلى الإدارة العليا للمصرف و على الرغم من أن الائتمان المصرفي تحكمه عادة سياسات و معايير تهدف إلى الحد من المخاطر الائتمانية المحتملة إلا انه في الأخير يبقى مصحوبا دائما بالمخاطر لأن احتمال تعثر المقترض و عدم مقدرته على السداد يبقى قائما ولو من الناحية النظرية.[3]
- **تحليل المخاطر الائتمانية:** و تهدف إلى تقييم للعناصر الكمية و النوعية المؤيدة لجدارة العملاء في الحصول على الائتمان و تقييم لاحتمالات استرداد الدين و فوائده، عند إخلال الطرف المقابل في الشروط و الاتفاقية .
- **إدارة المخاطر الائتمانية:** و تهدف إلى استخدام المصرف لكافة الوسائل لتنمية نشاطاته و رقابتها في منح الائتمان ، و يتكون ذالك من :

- الإستراتيجية الائتمانية (سياسات و إجراءات منح الائتمان)
- تنظيم الوظيفة الائتمانية (عملية منح الائتمان و صرفه و متابعته و رقابته و تحصيله)
- السياسات المحاسبية للقروض و إعداد التقارير عنها.
- تراجع الأداء الاقتصادي العام مثلا: دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش.

- القوة القاهرة أو الأحداث المفاجئة.
- تدخل الحكومة في جوانب تؤثر في عمل المقترض ، تحديد أسعار بيع السلع التي يبيعها، أسعار مدخلات إنتاجه، أو رفع وزيادة الدعم عن سلع يتعامل بها.

1.أبو عتروس عبد الحق، كتاب **الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات و تطبيقات)**جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 54.

2.السيسي،صلاح الدين حسن ، **قضايا مصرفية معاصرة ، الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الإعتمادات المستندية**، الطبعة الأولى دار الفكر العربي، القاهرة ، 2004 ، ص 47-48.

3د.محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**،دار الفكر ناشرون و موزعون ، عمان، الأردن، الطبعة ألأولى 2013، ص396.

الفرع الثـــاني التعامل مع المخاطر الائتمانية.

وعلى ضوء ما تقدم فإن التعامل مع المخاطر الائتمانية يتم بإتباع الأساليب الآتية[1]:

1- سلامة سياسة منح الائتمان و إجراءاته : التي يتعين أن تكون في دليل مكتوب معتمد من إدارة المصرف، و ذالك بهدف وضع معايير و مؤشرات موضوعية لإرشاد موظفي جهاز الائتمان المصرف ، و وضع أساس لتقييم أداء العملية الائتمانية للقائمين بها ، و تحديد مستوى المخاطر المقبول في وضؤ الربحية و الكفاية ، و وجود حدود قصوى للعميل الواحد أو النشاط الواحد للحد من التركيز الائتماني ، و الاهتمام بالتحليل المالي الكافي و السليم للمراكز المالية للمقترضين ، و التحليلات السليمة للصناعات ، وعدم الاعتماد كلية على الضمانات ، وتقارب فترات الاتصال بالعملاء و متابعة أحوالهم ، و كفايـة الأرصدة النقديـة المتولدة من العملية الممولة ، واستمرار الرقابـة على الائتمان ، و العـمل علـى تحسـين موقف الضـمانات عندما يتراجـع موقف الائتمان مع الاهتمام بالرقابـة على توثيـق القروض، و تأكيد سلامة و اكتمال ملفات العملاء، و وجود معايير لتصنيف القروض واحتساب المخصصات و رقابة و ضبط العملية الائتمانية.

2- كفاءة إدارة محفظة القروض والسلفيات : مع تنويع العمليات ، وبالتالي تنويع المخاطر و القدرة على إدارتها ، بما يمكن من التوقع و السيطرة على كل مخاطر المحفظة في مواجهـة الأسواق المختلفة و العملاء و المنتجات و أنواع العملاء و أيضا ظروف العملية، إذ يتعين على المصارف التجارية التفهم الواضح لمستويات المخاطر في المشروعات و العملاء الذين تعتزم تمويلهم، و أن تكون قادرة على إدارة مستوى المخاطر التي قررت قبولها ، و تتمثل تلك المخاطر في : الأسواق المستهدفة – العملاء المستهدفين – نوع الائتمان – التسهيلات الائتمانية المختلفة – القدرة على تقديم الائتمان التي تختلف من مصرف إلى آخر – التقدير المستمر لكل أنواع المخاطر لتعذر تفادى تركز محفظة القروض و السلفيات من الناحية العملية و صعوبة تقدير مخاطره.

3- فعالية الضوابط الرقابية على الائتمان: فبعد منح التسهيل الائتماني يتعين على مسئولي الائتمان إدارته بالكفاية الواجبة لضمان سداده و تجنبا لتعثره و يشمل ذالك: متابعة أداء المقترضين للتأكد بصفة مستمرة من أنهم في موقف يسمح لهم بالوفاء بالقروض الممنوحة لهم وفقا لشروطها ، و متابعة تحديث ملفات العملاء التي تمثل أساسا مهما للمراقبة الداخلية و الخارجية.

4- كفاءة الجهاز الفني من العاملين بأجهزة الائتمان : و يشمل ذالك تنظيم الأفراد للعمل بفاعلية (هيكل تنظيمي مناسب للاحتياجات – تحديد المسئوليات – هيكلة الوظائف) تحقيق مستويات مثلى للتوظيف و المهارات البشرية مع التدريب و التطوير ،و تنمية الانتماء للمصرف ، وضع الأهداف و خطط التنفيذ مع القياس و الأداء.

5- كمنظمة مالية تسعى لتحقيق أهداف محددة و مقررة سلفا مطلوب إنجازها خلال فترة زمنية معينة و محددة بصفة شاملة ، يسعى البنك في هذا الإطار تطبيق الإستراتيجية العامة له في مجال إدارة هذه المخاطر من خلال إنجاز الأهداف التي تم التخـطيط لها، وتحـديد التقنيات و الأساليب التي سيتم الالتزام بها، كما تنـطوي الإستراتيجية على السياسات و القواعد

1. د.محمد داود عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص266.

التي سيتم تطبيقها والاسترشاد بها من خلال العمل اليومي للعاملين بالبنك على اختلاف مستوياتهم الوظيفية و مواقعهم الجغرافية و ذالك وصولا إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الإستراتيجية الموضوعة لتحقيقها.

6- استخدام الأدوات التي تمكن المصرف من توفير شبكة من الآمان و الحماية للحد و التقليل من مخاطر الائتمان من بينها الضمانات المادية الملموسة المقبولة (كالحجوزات النقدية، و الرهونات العقارية، ورهن الأوراق المالي) فالضمانات تعتبر الملجأ الأخير لتسديد الالتزامات في حال عجز المقترض عن التسديد و لكنها ليست بديل عن التدفقات النقدية كمصدر للتسديد وكفالة طرف ثالث.

7- توجه البنك نحو التعامل في المشتقات الائتمانية لتحوط ضد مختلف أشكال التعثرات الائتمانية و المقصود بالمشتقات المالية عبارة عن عقود ثنائية يتم تداولها في الأسواق الغير رسمية و تسمح لأطرافها بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان، فلو خشي مصرف ما من عدم قدرة عميل على سداد القرض، فإنه بإمكان البنك حماية نفسه من هذه الخسارة بتحويل مخاطر ائتمان القرض لطرف آخر بينما القرض يبقى في سجلات المصرف.

المطلب الثاني : مفاهيم متعلقة بالأداء المالي للبنوك التجارية :

قد يكون هدف أحد البنوك الوصول إلى تعظيم ثروة المساهمين و يأتي عبر التوسع كهدف إستراتيجي على المدى الطويل، و يرى بنك آخر أن الوصول إلى رؤيته الإستراتيجية يكمن في تخفيض حجم المخاطر و بشكل خاص المخاطر الائتمانية للحفاظ على أموال المساهمين ، ومع تباين هذه الاختلافات فإن الهدف هو تعظيم ثروة البنك و المساهمين إضافة إلى قيمتها السوقية، وعليه نجد في الواقع العملي تعدد التعاريف المقدمة للأداء المالي، وذالك باختلاف إيديولوجيات الباحثين و لم يتم الاتفاق على تعريف محدد له.

الفرع الأول :مفهوم الأداء المالي :

1- تعريف الأداء المالي :

قبل التطرق إلى مفهوم ألأداء المالي [1]،فهو من أهم المصطلحات التي تحمل في طياتها روح العمل و ديناميكيته، و الجهد الهادف وهو يقترح فصل للعمل الجيد عن السيئ و أنه يتيح للمديرين تقييمه كما لوكأنه إجراءات فنية غير سياسية ، و بذالك أصبح الأداء من المفاهيم الأساسية للمديرين و الذي من خلاله يمكن تحديد مدى نجاح المصرف و فعاليته و هناك عدة تعريفات منها:

- الأداء انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية، المادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيقي أهدافها[2].
- يشير الأداء إلى " درجة تحقيق و إتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد ، و هو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة"[3]

1.فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان عبد تادوري، **إدارة البنوك – مدخل كمي و إستراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، عمان،2000 الأردن، ص221.

[2] .عدادي حسين و فلاح حسين، **الإدارة الإستراتيجية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 231.

3.حسن راوية، **إدارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص209.

- كما يعرف الأداء على أنه " السلوك الذي يساهم فيه الفرد في التعبير عن إسهاماته في تحقيق أهداف البنك على إن يدعم هذا السلوك و يعزز من قبل إدارة البنك، و بما يضمن النوعية و الجودة من خلال التدريب"[1]

ويعد الأداء المالي المجال الأساسي في قياس الأداء، لكونه يمثل قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها من التزامات و تحقيق معدل مرد ودية بتكاليف منخفضة أي مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم و ذالك من خلال نمو المعدل السنوي لرقم الأعمال و تحقيقهم لنسب مالية معينة[2].

- هو عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على وضؤ معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.3
- و أيضا يمكن تعريف الأداء المالي من خلال العوامل التالية4:
  - العوامل المؤثرة في تحسين المر دودية المالية.
  - أثر السياسات المالية المنشأة من طرف المسير على مرد ودية الأموال الخاصة.
  - مدى مساهمة معدل نمو البنك في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية.

مما تقدم يمكن تعريف الأداء المالي بأنه، دراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة من أجل معرفة قدراتها على خلق الثروة باستعمالها للموارد المتاحة لها، و مقارنة الأهداف المحققة مع إستراتيجية المصرف لاكتشاف مواطن الضعف و القوة من خلال استغلال مؤشرات و أدوات مالية في الدراسة وكثيرا ما يستخدم كأداة من قبل متخذي القرار أو الهيئات العليا في تقييم الامتثال للتدابير التنظيمية و رصد السلامة المالية للمصرف.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

يواجه البنك خلال القيام بنشاطاته عدة مشاكل و صعوبات قد تعرقله عن أداء وظائفه، مما يدفع بمتخذي القرار إلى البحث عن مصادر هذه الصعوبات و تحليلها و اتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها ومن أهم العوامل المؤثر على الأداء المالي نجد:

- العوامل الداخلية: و هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء البنك و التي يمكن له التحكم فيها و السيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد و تقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

1حسن راوية، مرجع تم ذكره سابقا ص 209.

2.A.Khemakhem,***la dynamique du contrôle de gestion***, 2éme édition, paris, Bordas,1976,p,130.

3.حاكم محسن محمد ، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك و أثرها على الأداء و المخاطر**، دار اليازوري للنشر، عمان ،الأردن، 2013 ، ص35.

4.السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنضمات الأعمال** ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، 2000 ، ص38

- العوامل الخارجية: يواجه البنك مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائه المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليه، و إنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغييرات و محاولة إعطاء خطط للتقليل من تأثيرها و تشمل هذه العوامل ، مخاطر الأزمات المالية، التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات، القوانين و التعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق، السياسات المالية و النقدية و الاقتصادية ككل للدولة.

فترشيد و استخدام الموارد المتاحة للبنوك، تظهر مدى كون عملية تقييم الأداء المالي كأداة رئيسية لازمة لإجراء رقابي في البنك ، فهو يظهر تصحيح و تعديل الإستراتيجية و الخطة المالية الموضوعة لمدى تحقيق البنك للخطط التي رسمها، و يمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في الوظائف التالية[1]:

1- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للبنك و ذالك للتعرف على مدى تحقيقه للأهداف المسطرة مسبقا و للفترة المحدودة اعتمادا على البيانات و الإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام البنك، لذالك يجب تحديد الأهداف مسبقا بدقة و وضوح.
2- الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام البنك بممارسة نشاطه و تنفيذ خططه بأعلى درجة ممكنة، و ذالك بتشخيص الانحرافات وأسبابها و العمل على تفاديها في المستقبل.
3- تحديد الجهات و المصالح الإدارية المسئولة عن الانحرافات التي حصلت، فمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديد مراكز المسؤولية و يقصد بهذه الأخيرة كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد و لها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط و تحديد النتائج التي سوف تحصل عليها.
4- البحث عن الحلول و الوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل، فإنشاء نظام متكامل للمعلومات والعمل على تطويره يكفل و يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة و تصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم.

الفرع الثالث :أهداف عملية تقييم الأداء المالي:

يركز المودعين على مؤشرات السيولة و مدى ضمانهم للقدرة على استرجاع أموالهم، في حين تهتم إدارة البنك على توفير الخدمات للمتعاملين ذات جودة عالية دون تعريض أموال المودعين للأخطار ، فعملية تقييم الأداء المالي للبنك تهدف إلى الموازنة بين عدة نقاط يمكن حصرها فيما يلي [2]:

1- يعتبر تقييم الأداء المالي و سيلة مهمة في تحسين المرد ودية للمنظمات الاقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف و يساعد على تحليل النتائج.

1.أكرم محسن الياسري، إيناس ناصر الموسوي، **مفاهيم معاصرة في الإدارة الإستراتيجية و نظرية المنظمة**، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، الجزء02، الأردن،2015، 105.
2.حسين الصديق، **تقويم الأداء في المؤسسات الاجتماعية** مجلة جامعة دمشق، مجلد 28، العدد 1، سوريا، 2012 ، ص 18.

2- إمكانية اكبر في التحكم في الأزمات المالية التي يتعرض لها البنك، من خلال توظيفه للموارد المالية المتاحة في عائدات استثمارية.

3- تطوير الأداء و تحسين مستوى النشاط البنكي بتعزيز قدرته التنافسية، ليتماشى في تطوره مع التوسع و التقدم الاقتصادي للبلد.

4- إعطاء معلومات دقيقة للقيادة الإدارية العليا في البنك عن أوضاع و مستويات الأداء المالي.

5- مراجعة دورية و مستمرة للتغيرات التكنولوجية و الاقتصادية و غيرها من التغيرات التي قد تؤثر في كفاءة و فعالية المعدلات والمعايير الكمية.

6- يمكن أن يكون تقييم الأداء المالي ، انطلاقة إلى علاقة ديناميكية بين المسئول و الموظفين يسوده روح الفريق و يكمل بعضهم البعض.

7- يبين تقييم الأداء المالي مدى فعالية المتغيرات المحيطة بظروف العمل و التي تنعكس مباشرة على الإنتاجية و الأرباح، كما تقدم الحلول و الوسائل المتاحة لتطويرها و تحسينها.

8- الدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل و تحليلها و اتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للبنوك لمعرفة أهم المشاكل و البحث عن أسبابها و محاولة اقتراح قرارات صحيحة.

الفرع الرابع : المـؤشرات الماليــة:

I. مؤشرات قياس ألأداء المالي الكلاسيكية:

يقوم الأداء المالي الفعال على المرور بمراحل لدى البنوك التجارية، ومن أهمها[1]:

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة،وذالك لحساب مختلف نسب المؤشرات؛

2- حساب مختلف مؤشرات تقييم الأداء كنسب الربحية،السيولة، الرفع المالي....الخ باستخدام الأدوات المالية؛

3- دراسة و تقييم النسب لمعرفة الانحرافات و الفروقات من أجل تمكين البنك من السير في الاتجاه السليم؛

4-وضع التوصيات الملائمة اعتماد على عملية تقييم الأداء المالي؛

و يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال مجموعة من المؤشرات المالية من أجل الوقوف على مدى قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة و مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المسطرة و تتمثل أهم هذه المؤشرات في :

1.I مؤشرات الربحيـــــة :

تعد إحدى أهم أدوات قياس الأداء المصرفي ، و تعتبر مؤشرا للنمو و النجاح و دليلا على كفاءة الإدارة، كما تجذب هذه النسب اهتمام العديد من الجهات كالدائنين و المستثمرين و المساهمين لأنها تعطي صورة عن مدى نجاح البنك و قدرته على

1.محمد محمود الخطيب,**الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، المناهج للنشر، عمان،2001، ص92.

الوفاء بالتزاماته و تبين حجم العائد المتحصل من استثمارات المساهمين في البنك[1]،كما تمثل الربحية في صورة الأرباح المحتجزة أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ذاتي المصدر ومؤشر كاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية و في صورة إدارتها.

1.1.I معدل العائد على الأصول (ROA) :

يمثل العائد على الأصول نسبة مالية تستند في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات و بين الأصول التي ساهمت في تحقيق هذا الربح خلال فترة زمنية معينة، و هي تستخدم لقياس الدرجة التي تم فيه استخدام الأصول لتوليد الأرباح ، وتعتبر مؤشر على مدى وجود إدارة جيدة أو سيئة في ضبط التكاليف و إدارة الممتلكات، و يتم من خلالها قياس الأرباح المتولدة من كل وحدة نقدية من الأصول[2]، و تعطي زيادة العائد في الأصول إشارة كفاءة الأداء و فعالية التشغيل و الاستثمار، في حين يشير التناقص في هذه النسبة إلى عدم كفاءة الأداء أو تواجد صعوبات يواجهها البنك تقلل من مستوى فعالية عمليات الاستثمار و التشغيل[3].

فإذا حققت المؤسسة عائد على الأصول مرتفع فيكون لسببين، أولاً أنها أكثر كفاءة في التحكم و المراقبة لتكاليف و هو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع الذي يوضح مدى قدرة المؤسسة على إدارة و كفاءة مراقبة تكاليفها. و يقاس هامش الربح (PM) بالعلاقة التالية : **هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات**.

وثانيا منفعة الأصول أو ما يسمى استعمال الأصول حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأفضل لإنتاجية الأصول وتقاس منفعة الأصول (AM) بالعلاقة التالية : منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول.

وعليه فإنه يظهر الأثر على ربحية الأصول من خلال العلاقة التالية :

العائد على الأصول = هامش الربح x منفعة الأصول

1.Kabajeh,Majed AL; Nu'aimat, said; Dahamash , Firas 2012 , ***the Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance*** public Companies Market share Prices. International Journal of humanities and social science. VOL ,36(4), pp, 923

2.Kumbirai,Mabwe;Webb, Robert 2010.***A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa***. African Review of Economics and Finance. Vol,2(1).pp.30-53

3.فاطمة بشير قرة فلاح، **أثر المخاطر المالية و التشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية"** رسالة ماجستير ،جامعة دمشق، سورية 2018 ص 62.

2.1.I معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) :

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة البنك في إدارة رأس المال الخاص و استثمار موارده الذاتية على نحو فعال من خلال قدرة هذه الموارد على توليد الربح، و هي تبين الأرباح المتولدة من كل وحدة نقدية من حقوق الملكية[1] و يبين ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية مدى قوة أداء البنك و مدى كفاءة الإدارة في استخدام مصادر الاستثمار لتحقيق النمو في الأرباح و بشكل عام يشير العائد على حقوق المساهمين إلى صافي الربح المحقق على أموال المستثمرين في المصرف، و كذالك يشير إلى العائد الذي يحققه المساهمين فيه، و يبين مدى قدرة البنك على استغلال أموال المستثمرين فيه و يتم احتسابه عن طريق الصيغة التالية :

معدل العائد على حقوق الملكية = الصافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية

و لقد أشرنا إلى هذه النسب المتعلقة بالربحية لما تشكله الربحية المصرفية كمعيار للحكم على مدى نجاح المؤسسة المصرفية أو فشلها في حسن استخدام أموالها و توظيفها، و لعل المخاطر الائتمانية تعتبر أحد أبرز العوامل التي تترك أثرها على الربحية و الأداء المالي للبنوك التجارية لكونها تمثل إحدى أهم الركائز للعمل البنكي أجل تجنب الوقوع في أزمات مالية.

3.1.I نسبة الرفع المـالي:

تلجأ المصارف إلى الاقتراض و الاعتماد على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل المتاحة، و تظهر الآثار المالية للرفع المالي على أداء المصارف مع زيادة حجم التمويل بالدين، و يكون تأثير الرفع المالي إيجابيا حتى حدود معينة بالنسبة للمديونية، كما أن اللجوء للرفع المالي للمصارف يحقق ميزة ضريبية تقوم على أساس أن جميع الفوائد و العمولات المدفوعة على القروض المستخدمة في التمويل تعتمد كنفقة ضريبية تخصم قبل التوصل للربح الخاضع للضريبة و من ثم تخفيض مبلغ الضريبة المستحقة، وقد أدخلت بازل 3 نسبة الرافعة المالية لتكون بمثابة قياس تكميلي لمتطلبات رأس المال المستندة إلى المخاطر كما هدفت إلى تقييد المديونية للمصارف و بشكل عام تعتمد نتائج التوسع في الرفع المالي على قدرة الإدارة على استغلال الأموال المقترضة لزيادة العوائد المحاسبية[2] و تعطى بالعلاقة التالية : اجمـالي الـــــديون / الأصـــــول .

4.1.I حصة السهم من الأرباح : يعبر مؤشر حصة السهم من الأرباح Earning Per share على العائد الناتج من السهم الواحد، و نظرا لأهمية هذا المؤشر خاصة بالنسبة للمساهمين و المستثمرين المحتملين تنص معايير المحاسبة الدولية على ضرورة

1. Kumbirai,Mabwe;Webb, Robert (2010).A ***financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa***. African Review of Economics and Finance. Vol,2(1).pp.30-53

[2].النجار، جميل، **مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين** – دراسة اختبارية. مجلة جامعة الأزهر بغزة– سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15(1) ،2013 ،ص 281.

الإفصاح عنه بشكل أساسي في قائمة الدخل المنشورة في نهاية العام و تعتبر من نسب السوق الهامة، وتعطى علاقته كما يلي1:

حصة السهم من الأرباح EPS= **الأرباح الصافية بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية المشكلة لرأس المال**

2.I مؤشـرات المخاطر الائتمانية :

لكون المخاطر الائتمانية واحدة من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في أداء البنوك التجارية، حيث أن أحد الأدوار الرئيسية للبنوك هو تقديم القروض للعملاء ، وبالتالي تقديم قروض أكثر يحقق عوائد أكثر و يحمل البنوك على الحذر والبحث عن الأدوات و المؤشرات التي تمكن المصرف من قيـــاس المخاطر الائتمانية، و فيما يلي عرض لأبرز هذه النسب و أكثرها استخداما :

1.2.I نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها :

يتم من خلال هذه النسبة قياس حجم المخاطر الائتمانية المحتمل أن يواجهها البنك من خلال المخصص الذي يتم تشكيله لمواجهة أعباء فشل القروض المحتمل عدم تسديدها، حيث تشير زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى وجود احتمال تعثر جزء من القروض الممنوحة، و بالتالي يزداد حجم المخاطر الائتمانية التي يمكن للمصرف أن يواجهها مع زيادة هذه النسبة2.

يتم حساب هذه النسبة بقسمة المبلغ الإجمالي لمخصصات القروض المشكوك بتحصيلها على إجمالي مبلغ القروض و كلما ارتفعت هذه النسبة لها دلائل سلبية على المصرف من جهة و سمعته اتجاه المودعين و المساهمين من جهة أخرى لأنها تؤدي الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية الناتجة عن منح القروض و الائتمان و يمكن التعبير عن المخاطر الائتمانية من خلال النسبة التالية :

$$\text{نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها} = \frac{\text{مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها}}{\text{إجمالي القروض}}$$

2.2.I نسبة القروض غير العاملة :

تستخدم هذه النسبة كمقياس رئيسي يعبر عن المخاطر الائتمانية، و تعتبر مؤشرا على مدى وجود محفظة القروض و قدرتها على تغطية هذه القروض، حيث تعطي زيادة هذه النسبة إشارة إلى زيادة تعثر القروض و ارتفاع احتمالية عدم القدرة على استردادها، فارتفاع هذه النسبة عن 25 % يعني دخول البنك في منطقة فقدان السيطرة على المخاطر الائتمانية3.

ويتم حساب هذه النسبة بقسمة المبلغ الإجمالي للقروض غير العاملة قبل خصم الفوائد المعلقة و مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها على إجمالي مبلغ القروض و بالتالي يمكن التعبير عن المخاطر الائتمانية من خلال النسبة التالية :

1.بريكة سعيد، مسعي سميرة ،**تقييم المنشأة الاقتصادية، مدخل القيمة الاقتصادية المضافة**، ورقة تدخل ضمن الملتقى الدولي ، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر ، 2009.

2. فاطمة بشير قرة فلاح، **أثر المخاطر المالية و التشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية**" رسالة ماجستير سورية 2018 ص77.

3.Gizaw,eta.. 2015;WorldBank, 2017.

$$\text{نسبة القروض غير العاملة} = \frac{\text{إجمالي القروض غير العاملة}}{\text{إجمالي القروض}}$$

I.2.3 القروض الكلية إلى الودائع الكلية:

تقيس هذه النسبة مقدار القروض التي يمكن للبنك إن يمنحها للمقترضين بالاعتماد على حجم الودائع التي يحصل عليها من زبائنه المودعين و تهدف إلى بيان استغلال البنك التجاري لهذا النوع من مصادر التمويل لكي تسهم بصورة أو بأخرى من تحقيق الفوائد الموجودة منها من جهة و في نفس الوقت ضمان المصرف أموال المودعين في حالة عجز أحدهم من التسديد فبالتالي تعد نسبة حرجة و كمقياس مهم للمخاطرة الائتمانية لأن أي حالة ارتفاع في هذه النسبة سيعرض البنك إلى أزمات و مخاطر معينة كتأثير على نسب السيولة فضلاً عن المخاطر الائتمانية لذالك إن حالة الارتفاع تعد مؤشر سلبي في حالة عدم خلق التوازن النسبي بين القروض و الودائع او الحصول على مصادر تمويل أخرى غير الودائع.

I.2.4 نسب السيولة:

تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية ، و التي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع،و من جهة أخرى طلبات المقترضين لتلبية حاجيات المجتمع ، فهي تقيس قدرة المصرف على تحويل أصوله إلي نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة مع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.[1]

نسبة الأصول السائلة (النقدية) إلى إجمالي الأصول : ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة المصرفية، معناه أنها تستثمر جزء كبير من أموالها في أصول سريعة للتحول إلى نقدية في المدى القصير، بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فهذا دليل على أن البنك له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل و تحسب كالتالي:

$$\textbf{نسبة الأصول السائلة (النقدية)} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الأجمالي الأصول}}$$

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع : تقيس هذه العلاقة بين النقد و الودائع بالبنك و تدل على قدرة البنك النقدية لمواجهة السحب من الودائع و تحسب كما يلي : $\frac{\text{النقدية}}{\text{مجموع الودائع}}$

I.2.5 مؤشرات كفاية رأس المال :

تعتبر وظيفة امتصاص الخسائر في حالة حدوثها الوظيفة الأساسية لرأس المال، فهو عنصر أمان لدى المودعين و لا يوجد هناك معيار وحيد أمثل لمدى كفاية رأس المال فيختلف بحسب حجم البنك و طبيعة عملياته :

[1].الطيب بولحية، عمر بوجميعة ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية** – دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة من 2009 إلى 2013–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 14 ،2016، ص 12.

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول :تقيس العلاقة بين حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، و تبين مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الأصول1 و تحسب من خلال العلاقة التالية: $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$

نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع : تشير إلى مدى قدرة المصرف على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله الخاصة، و تشير كذالك إلى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل ، و كلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين وتحسب من خلال العلاقة التالية : $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الودائع}}$

I.4.2 مـؤشر معدل الفــائدة :

و يعني هذا المؤشر حساسية التدفقات النقدية للتغير في معدلات الفائدة، فالأصول أو الخصوم الحساسة للتغير في سعر الفائدة هي التي يعاد تسعيرها خلال فترة من الوقت و إعادة التسعير تعني ماليا تغير في التدفق النقدي المرتبط بهذا العنصر، فالأصل يعاد تسعيره إذا تغير أجل استحقاقه أو تغير معدل فائدته، و يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك و الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة و تعطى بالعلاقة التالية: $\frac{\text{الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{الالتزمات الحساسة تجاه سعر الفائدة}}$

I.5.2 معدل العائد على الاستثمار :

هو مقياس لمدى ربحية الأموال المستثمرة في المشاريع الاقتصادية ، و هو يعكس أداء الإدارة في إدارة رأس المال المستثمر، و يعتبر أكثر مؤشرات الأداء استعمالا و ذالك لبساطته و سهولة حسابه، كما أنه يساعد متخذي القرار على وضع أهدافهم من خلال تقييمه لكيفية تحقيق الربحية ، ويعطى معدل العائد على الاستثمار بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الاستثمار ROI = الأرباح الصافية / مجموع الأموال المستثمرة

II.مؤشرات قياس ألأداء المالي الحديثة :

ومن أهم مؤشرات قياس الأداء المالي الحديثة ، مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة أو مؤشر القيمة السوقية المضافة ، عائد التدفق المتولد علي الاستثمار حيث لقيا هذين المؤشرين رواجا كبيرا و استعمالا واسعا في مجال علوم التسيير.

II.I . القيمة الاقتصادية المضافة :

ظهر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added بديل لمؤشر الربح المتبقي حيث قام كل من Joël Stern et G.bennet Stewart بتقديم هذا النموذج الذي هو امتداد لنظرية القيمة في مجال السلوك التنظيمي فا

1.خالد محمد أحمد الجابري، **تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية** – دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التجارية، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية ،كلية التجارة بالإسماعيلية، مصر، المجلد 6، العدد3، 2015، ص9.

تعظيم ثروة الملاك يعتبر الهدف الرئيسي لجميع البنوك و شركات الأعمال بغض النظر عن طبيعة أعمال و نوع الشركة من خلال تحفيز قيمة الشركة و توجيه جميع الأنشطة باتجاه تحقيق هذا الهدف، بينما القيمة قد تأخذ عدة أشكال و التي يمكن تقسيمها بطريقتين رئيسيتين : اقتصادية و غير اقتصادية1.

حيث أستطاع Joel Stern et G.bennet Stewart تحويل هاته المفاهيم إلى نظام يسهل على المسيرين التوجيه الأمثل لموارد المؤسسة و أصبح هذا المؤشر أداة لقياس الأداء يعبر عن خلق القيمة في المؤسسة، و يعتبر من أهم مقاييس الإنجاز المالي، كما أنها تعتبر أكثر من أي مؤشر آخر عن تقدير الربح الحقيقي، حيث يرتكز هذا المقياس على مفهوم خلق القيمة، و يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين فيعرف على انه مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث مرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على المدى الوقت و هو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك و المقترض2 وكما يعرف أيضا على أنه صافي الربح التشغيلي بعد اقتطاع الضرائب مطروحا منه حاصل ضرب رأس المال في تكلفته، وتعطى بالعلاقة المبسطة للقيمة الاقتصادية المضـــافـة كالـتالي3:

$$\mathbf{EVA} = \boldsymbol{RE} - (\boldsymbol{K} \times \boldsymbol{CI})$$

حيث أن :

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

K: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

CI: رأسمال المستثمر و يضم (الديون + الأموال الخاصة)

RE: نتيجة الاستغلال خارج الضريبة.

- **مزايا و محددات استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس للأداء** : تعددت المزايا الايجابية للوحدات الاقتصادية التي طبقت مقياس القيمة الاقتصادية المضافة EVA و منها[4] :

1- يؤدي استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر مالي إلى التخلص من التناقضات و التعارض الذي ينشأ بسبب استخدام الشركات لمؤشرات أداء متعددة مثل: ربحيـة السهم العادي، و العائـد عـلى الاستثـمار، و العائد على حقوق الملكية.

1 Groth, J., Byers, S. S. & Bogert, J., D., (1996), "***Capital, economic returns and the creation value***", Management Decision, 34/6,pp. 21-30.

2 Jiambalov james(2007),***Manageral Accounting***,3th Edition,jhon wiley & sons,Inc New York.

3 ERIC Stéphany, ***la relation capital - risque / PME Fondements et pratiques*** ,1er édition, de boeck université, Bruxelles 2003, p 126.

4 خليل عطاء الله وراد **استخدام أسلوب المحاسبة عن القيمة المضافة لتقييم الأداء المالي للشركات الأردنية**، المؤتمر العلمي المهني السادس (مهنة المحاسبة في خدمة الاقتصاد). جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان، الأردن،2004

2- إن استخدام القيمة الاقتصادية المضافة من قبل إدارات الشركات لاتخاذ القرارات من شانها أن تؤثر على تقييم السوق المالي للشركة، و ذالك بتوجيه الحكم على الأداء المالي الداخلي للشركة من خلال تأثيره على قيمة سهمها في أسواق التداول[1].

3- إن استخدام معلومات القيمة الاقتصادية المضافة يعطي مقياسا جيداً لحجم و أهمية الشركة و ترتيبها و هو بذالك أفضل من استخدام رقم المبيعات كأساس لترتيب أهمية و حجم الشركة،إذ قد يتضخم حجم المبيعات بفعل تكاليف السلع و الخدمات المشترية من الغير.

4- تربط بشكل مباشر القيمة الاقتصادية المتحققة بثروة حملة الأسهم، و توجه نظر إدارة المؤسسة إلى الأداء الذي يؤدي إلى زيادة العائد لحملة الأسهم.

5- توفر بيئة صالحة لتطبيق نظم محاسبة المسؤولية، و مجالاً لمساءلة الإدارة عن جميع النتائج الاقتصادية للشركة، هذا إضافة إلى توفير مجموعة من المؤشرات الهامة التي تلزم في إعداد الموازنات التخطيطية، و في اتخاذ القرارات الإستراتيجية[2].

- **الانتقادات الموجهة لاستخدام القيمة الاقتصادية المضافة في تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم :**

1- أحد أهم الانتقادات أنها تركز على الأداء المالي لسنة واحدة أي أن الأداء قصير الأجل و ذالك أن الإدارات و المستثمرين يحتاجان إلى مقاييس طويلة الأجل لتقويم الاستثمارات و العمليات الإستراتيجية فحساب القيمة الاقتصادية المضافة الحالية لا يأخذ في الحسبان القرارات المستقبلية للسنوات القادمة، و لذالك يمكن تضخيم القيمة الاقتصادية الحالية على حساب الأجل الطويل[3] .

2- يمكن أن تتسم عملية التقويم بالتحيز، وعدم النزاهة خاصة فيما لو طلبت من الشركات الاستشارية، و ذالك لوجود مصالح لهذه المكاتب في تحسين نتائج بعض الشركات مما ينعكس إيجاباً على أسعار أسهمها السوقية[4].

3- يتطلب احتساب القيمة الاقتصادية المضافة إجراء العديد من التعديلات على بيانات القوائم المالية، و بزيادة عددها أصبحت تمثل عقبة أمام الشركات و المستثمرين في تطبيقها نضراً لتعقيد و تكلفة هذه الإجراءات ، و كما أنها لا تهتم بالأسباب بقدر أهمية النتائج و بالتالي فهي توفر جانباً واحداً فقط للأداء و هو الجانب المالي و لا تعكس الجوانب الغير المالية للأداء، و إن كانت تحقق قيمة لحملة الأسهم[5]

1 سويسي، هواري **دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث ، المجلد04 (07) ،55-67 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2010.

2. مطر محمد، ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**.الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2016، ص 46-33.

3.بوحفص سميحة، **دور نظام المعلومات المحاسبية في حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة EVA** دراسة حالة: مؤسسة صناعة الكوابل – فرع جنرال كابل – بسكرة جامعة محمد خيضر ، الجزائر، 2013.

4.السويسي مرجع سبق ذكره2010.

5.مقبل ، على ، **دراسة لأنموذج القيمة الأقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية و التعديلات المقترحة لاحتسابها** ، دراسة تطبيقية ، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، سوريا،2012.

II.II عائد التدفق المتولد على الاستثمار:

يعرف مؤشر عائد التدفق المتولد على الاستثمار Cash-Flow Return On Investîmes بأنه المعدل بين فائض خزينة الاستغلال بعد الضريبة و الأصل الإجمالي و هو يعبر عن معدل العائد المحقق من استثمارات المؤسسة، و يتميز مقياس عائد التدفق النقدي على الاستثمار بأنه أكثر دقة في قياس القيمة من أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة و يستخدم هذا المقياس لتتبع اتجاهات المنشأة في الأجل الطويل[1] ويمكن لهذا المؤشر مساعدة متخذي القرار في معرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق خلق للقيمة أم لا و ذالك بمقارنته بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال.

- إذا كان مؤشر CFROI أكبر من التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال هناك خلق للقيمة.
- إذا كان مؤشر CFROI أقل من التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال هناك تدهور للقيمة .

و تعطى العلاقة الرياضية كالتالي :

عائد التدفق النقدي المتولد عن الاستثمار $\boldsymbol{CFROI}$ = فائض خزينة الاستغلال + الأصل الإجمالي

المطلب الثالث: مستويات تأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية

يعد الأداء المالي أحد الدعائم الأساسية البنوك الذي يسمح لها بمعرفة و وضعيتها الحقيقية و تحديد مدى كفاءته في استغلال الموارد المتاحة لديها و قدرتها على تحديد أهدافها المسطرة، و لا يتم ذالك إلا من خلال استخدامها للوسائل الفعالة و الأساسية في تحليل المؤشرات المالية لمعرفة نقاط القوة و الضعف و محاولة تصحيح الانحرافات من أجل المحافظة على مكانتها في السوق و مواجهة التحديات الجديدة على رئسها المخاطر الائتمانية.

ومن بين أهم النتائج المباشرة لارتفاع المخاطر الائتمانية هو تراجع ربحية المصرف بفعل تصاعد حجم المخصصات الموجهة لتغطيتها ، ومما لاشك فيه أن مستوى المخاطرة المتحمل من المصارف و سياسته للمخصصات يؤثران على عائد رؤوس الأموال المستثمرة (الأموال الخاصة) إضافة إلى قدرة المصرف على الاستخدام الأمثل للأموال المقترضة .

وقد تظارفت الجهود الدولية من أجل التحكم في اتساع مخاطر القروض و هذا حفاظا على استقرار النظام المالي و المصرفي الدولي، وتجسدت هذه الجهود فيما بات يعرف باتفاقية بازل حول كفاية رأس المال، بالإضافة إلى بروز تطورات أخرى تعلقت أساسا بضرورة استخدام نتائج النماذج الداخلية لقياس مخاطرة القروض و تخصيص الأموال الخاصة الضرورية لتغطيتها.

1د.محمد داود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 251 .

I الأدوات المستعملة لإدارة و تقييم المخاطر الائتمانية:

الفرع الأول:التحليل المالي :

يتضمن التحليل المالي البحث عن الأسباب التي بإمكانها أن تؤدي إلى عدم تسديد القروض، بحيث يهدف إلى التخفيض منها عن طريق الدراسة المعمقة لوضعية المقترض لمشروعه من أجل تقييم قدرته على تسديد القروض الممنوحة له في الوقت المحدد، و هي تعتمد على قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير في الآجال المحددة لاستحقاقها ، حيث يحتكم القرار المتعلق بالإقراض في جانب كبير منه إلى مؤشرات و نتائج التحليل المالي و التي تساعد في تحديد حجم القروض الممكن منحها و شروطها و آجالها و تكلفتها و درجة اليسر أو العسر المالي التي تواجه طالب القرض1

وهناك أساليب كثيرة يمكن الاستفادة منها و الاعتماد عليها في إنجاز عملية التحليل المالي للمؤسسة، و من أهمها و أكثرها استعمالا هو تحليل النسب و المؤشرات الماليــة نظر لاستقرار مؤشراتها و سهولة حسابها و قراءة نتائجها ، وهي تتضمن أربعة مجموعات رئيسية يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية، على الحالة المتوقعة للمنشأة من حيث التدفقات النقدية و بالتالي : هوامش الربح أو مؤشرات التغطية لالتــزامات المنشـــأة ومن أهم النسب : نسب السيولة ، نسب المر دودية و نسب النشاط و أخيرا نسب المديونية.

أما إذا كان المقترض فردا فإن تقييم ذمته المالية يتم بمعرفة ما له و ما عليه من ديون، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الضمانات التي يمتلكها، أما تقييم ملاءته المالية فيتم عن طريق تحليل مجموع مداخليه مقابل نفقاته2.

و مع ذالك يبقى التحليل المالي يستند إلى وضعيات مالية سابقة، فهو غير قادر على التنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية للمقترض.

1- الأنظمة الخبيرة و نظام التنقيط:

- تقوم الأنظمة الخبيرة المعمول بها من قبل وكالات التصنيف و البنوك على طرق كيفية على عكس نماذج التنقيط التي تعتمد على طرق كمية، إلا أن الطريقتين تستعملان المعطيات المحاسبية و المالية لاتخاذ القرار منح القروض و ذالك من خلال تصنيف المقترضين، أي أن لهما نفس الهدف لكن لكل منهما منهج مغاير، لذى فالأنظمة الخبيرة هي أدوات مساعدة على اتخاذ القرار و تقوم على استنتاج منطقي يمكن فهمه من قبل الجميع كما أنها برامج مطورة لمرافقة التحليل المالي،وحتى يتمكن نظام الخبرة من العمل لابد له من قاعدة معارف تجمع قواعد و أعمال مقدمة من قبل المستعمل و الناتجة عن النماذج النظرية المعيارية و محرك الاستدلال الذي يعد الجزء المركزي لنظام الخبرة
- التنقيط: و يتمثل في إيجاد معادلة خطية لعدد من النسب المالية المعبرة للحصول على نتيجة تسمى (SCORE) و التي تتناء بوضعية المؤسسة أي احتمال إفلاسها خلال السنوات القادمة.

وظهرت أولى معدلات التنقيط بالـولايات المتحدة الأمريكية في نهاية سنوات الستينات من القرن الماضي1 و من بين التقنيات المستعملة لتقدير معادلة التنقيط نجد التحليل التمييزي الذي يسمح بالتمييز بين طبقتين من المقترضين الجيدين و السيئين

1.أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، القاهرة، مطابع المستقبل، 1998ص 90.

2.Guy Caudamin,Jean Montier, ***Banque et marchés financiers***, Paris, Economica, 1998,P398.

، حيث يعتمد التصنيف الممنوح على التحليل الإحصائي للعميل و يمثل جانب المخاطرة الخاص به (مخاطرة عدم التسديد) نقطة انطلاق عملية التصنيف إضافة إلى خصائص القرض، و يقبل البنك على منح القرض إذا كان المجموع المتحصل عليه أعلى وبشكل كاف من حد أدني و من بين أهم نماذج التنقيط هناك نماذج الاقتصاد الرياضي2

الفرع الثاني : الأنظمة الاحترازية :

و تشمل إجراءات قياس المخاطر الائتمانية من خلال مقترحات لجنة بازل 02 ثلاثة طرق لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ، و يطلق عليها بأنظمة تصنيف مخاطر الائتمان وهي :

1- طريقة التصنيف النمطية أو المعيارية : و هي طريقة تقليدية يتم من خلالها تحديد أوزان المخاطرة بناء على التقييم الداخلي لمخاطر المؤسسة الائتمانية ، و تتشابه هذه الطريقة من حيث المفهوم لاتفاقية بازل 1988، مع إضافة لقياس حساسية المخاطرة من خلال استخدام مدى أوسع من أوزان المخاطرة هذه مع التصنيفات العامة ، و يتم توفير هذه التصنيفات من خلال مؤسسات تقييم الائتمان الخارجية بحيث تحقق المعايير الصارمة و المفروضة من قبل اتفاقية رأس المال الجديدة ، حيث يتم تحديد مكونات كل الأخطار الائتمانية و المتمثلة في احتمالية عدم الوفاء ، و التعويضات عند التعثر ، و مبلغ الخسائر عند التعثر ، والاستحقاق والتي يتم توفيرها من خلال مؤسسات التقييم الخارجية.

2-طريقة التصنيفات الداخلية الأساسية : تعتمد على افتراض تواجد أنظمة رقابة داخلية فعالة على أنشطة البنك ، كمدخل لاحتساب درجة الحساسية تجاه مخاطر الائتمان و أنظمة الحوافز في محاولة لتشيع البنوك على التطوير المستمر لممارسات إدارة المخاطر ، بشكل يسمح لها أن تضع التصنيفات التي تكون لها علاقة في احتمالية عدم الوفاء فقط ، أما المدخلات الأخرى لمكونات الخطر فيتم وضعها من قبل المشرف أو المراقبين على البنوك.

3-طريقة التصنيفات الداخلية المتقدمة: لا تهتم فقط على الرقابة الداخلية و إنما تمتد لتشمل تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بالعملاء كذالك ، إضافة إلى احتساب احتمالية عدم الوفاء فإن المؤسسات تستخدم تقديراتها الخاصة للخسائر ، و ما يميز الطريقة المتقدمة قيام المصرف بتطوير نماذج تقييم مناسبة حيث تمثل مدى أوزان المخاطرة كدالة مستمرة تنتج حساسية أكبر للمخاطر الائتمانية من الطريقة النموذجية ، وإن القدرة على تدريج التصنيفات الداخلية على مقياس واحد لاحتمالية عدم الوفاء هو الأساس الذي تعتمد عليه اتفاقية رأس المال الجديدة ضمن اتفاقية بازل ، و يعتمد منهج التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان على أربع مداخلات أساسية :

أ- احتمالية تعثر العميل .

ب- حجم الخسائر لتسهيلات الممنوحة .

ت- المنهج المتقدم .

ث- حجم التعرض عند الخطر .

---

[1].Patrice Fontaine, Carole Gresse, ***Gestion des Risques Financiers***, Paris,Economica,2004,p324.

[2]. مليكة بن علقمة، **الطرق الحديثة لقياس و إدارة مخاطر القروض المصرفية**، مقال منشور في مجلة "الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات" جامعة سطيف 01 .

4-أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي تعديل ثالث في محاولة منها لإدخال إصلاحات على الإطار التنظيمي الدولي لتعزيز البنوك و الأنظمة المصرفية غي عام 2010 ، وهو ما بات ما يعرف بلجنة بازل 03 ، و تتمثل الأهداف مرونة الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها ، في تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية و الاقتصادية ، التقليل من خطر انتقال تداعياتها إلى الاقتصاد الحقيقي، و بالتالي فإن الإصلاحات التي جاءت بها مقررات بازل 03 تهدف إلى تحسين الإطار التنظيمي بتركيز على جودة رأس المال ، كي يكون قادر على امتصاص الخسائر في حالة ملاءة المصرف و حالة إعساره ، و تحديد هوامش إضافية لحماية رأس المال عن طريق زيادة مستويات رأس المال الذي تحتفظ به البنوك و إدخال نسبة الرافعة المالية للتقليل من خطر الزيادة المفرطة للرافعة المالية، تقوية تغطية المخاطر عن طريق تمكين المصارف من تغطية المخاطر الرئيسية ، فضلا عن تحديد معايير السيولة لتعزيز كل من نسبة تغطية السيولة على المدى القصير و نسبة تمويل المركز المالي على المدى البعيد.

5-التنويع : وهو ذالك المبدأ الذي يهدف إلى تقسيم المخاطر لتجنب تركز الالتزامات على بعض المؤسسات أو الأنشطة أو المناطق الجغرافية لذالك البنوك التجارية مطالبة بوضع استراتيجيات كلية للمخاطر الائتمانية منها توزيع القروض حسب القطاعات أو الآجال الزمنية

6-الضمانات :يعرف الضمان على أنه يستعمل في توقع و تغطية خطر مستقبلي محتمل بعدم تحصيل القرض و يمنح الضمان للبنك إمكانية تغطية دينه وهو ذا طبيعة اختيارية ،إذ لا يمكن اعتباره كتأمين ضد كل المخاطر حتى إذا كان فعالا في حلة وجود صعوبات في التسديد و يجب أن يكون متكيف مع طبيعة القرض ، كما تظهر الوظيفة الأولى للضمان من حيث تخفيض التعرض للخطر و كذالك في تغطيته للخطر المحتمل و الحد من تكاليف تعثر التسديد ، و يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الضمانات ، الضمانات الشخصية ، الضمانات العينية، و اللجوء للتأمين 1.

7- طورت الصناعة المالية العديد من المنتجات المالية للتعامل مع الخطر الائتماني ،و لعل أبرز ما أوجدته هذه الصناعة وكالات التصنيف الائتماني، من جهة وكان من الضروري تطوير منتجات مالية جديدة تكون مربحة وهو ما تأتى من خلال الهندسة المالية التي مكنت البنوك التجارية من تحسين ربحيتها و أدائها المالي مع إضافة مجال أوسع للبنوك في التعامل مع أدارة المخاطر الائتمانية من خلال بدائل الأسواق المالية التي منحتها سيولة لمواجهة حالات السحب أو التحويل للمودعين، استخدام مربح للمصادر، اللجوء إلى وسطاء آخرين وللأسواق المالية، ومن أهمها مشتقات القروض و التوريق .

[1] .Michel Mathieu, ***l'exploitant bancaire et le risque crédit***, paris,la revue banque editeur,1995,p181.

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى:

ميرفت علي أبو كمال[1] ،الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية " بازل II " 2007 ، هدفت الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة المخاطر الائتمانية التي تتبناها البنوك العاملة في فلسطين ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

ما مدى استعداد البنوك العاملة في فلسطين لتطوير استراتيجيات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم وصف إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة ، واقتصر مجتمع الدراسة الميداني على العاملين في إدارة مخاطر الائتمان بدوائرها المختلفة في البنوك العاملة في فلسطين.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

*يعتمد مجلس الإدارة البنوك إستراتيجية لإدارة مخاطر الائتمان ، والتي تشمل وضع السياسات الائتمانية وتحديد مخاطر الائتمان وأساليب قياس ورقابة هذه المخاطر والسيطرة عليها. كما يحرص مجلس الإدارة على التزام الإدارة التنفيذية بإدارة أنشطة الائتمان في البنك ضمن إستراتيجية وسياسة إدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل المجلس.

الدراسة الثانية:

حسين ماجد ألقصيري [2] ، التحليل الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي ، "دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية "،2011، هدفت الدراسة إلى تناول موضوع التحقق من وجود نظام معتمد للتحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، والتعرف على مدى كفاءة التحليل الائتماني المتبع لدى المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، ومدى إحاطته بكافة العوامل الواجب خضوعها للتحليل. وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية :

- هل يتمتع نظام التحليل الائتماني المتبع بالشموليّة وإمكانية الإحاطة بكافة العوامل المؤثرة على منح الائتمان ؟

[1] ميرفت علي أبو كمال ، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية " بازل II** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،الجامعة الإسلامية غزة 2007،

[2] حسين ماجد ألقصيري ، **التحليل الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي ، "دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة تشرين سوريا ،2011 .

أما بالنسبة للمنهج المتبع في الدراسة فقدتمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وذالك من خلال جمع البيانات الأولية والضرورية لاختبار صحة أو عدم صحة فروض البحث، وذلك اعتماداً على البرنامج الإحصائيSPSS في تحليل البيانات والمعطيات التي تمَّ جمعها واختبار الفرضية.

و تمثلت أهم نتائج الدراسة في أن المصرف التجاري السوري يعتمد في مجال منح الائتمان على منهج التنويع، وذلك لتخفيض المخاطر المرتبطة بمنح القروض والتسهيلات، حيث يوفر المصرف عدداً كبيراً ومتنوعاً من القروض والتسهيلات التي تستهدف فئات مختلفة من شرائح المجتمع.كما يتوفر لدى المصرف التجاري السوري نظام للتحليل الائتماني، ولكنه لا يتصف بالشمولية، حيث يلاحظ وجود نواحي قصور في مجال التحليل المالي الذي يشكل ركيزة أساسية في التحليل الائتماني.

الدراسة الثالثة:

راغب الغصين ، أحمد العلي[1] ،أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف ،"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية "أكتوبر 2013 ، هدفت الدراسة إلى تناول موضوع المخاطر المالية وأثرها على ربحية البنوك التجارية ضمن الصناعة المصرفية السورية ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

-كيف يمكن تقييم وتحليل العلاقة بين الربحية وبين المخاطر المالية المرتبطة بنشاط المصرف ؟

وتضمنت عينة الدراسة خمسة بنوك تجارية عاملة في سوريا حيث أستخدم الباحث التحليل الإحصائي لدراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية ، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر السيولة ،مؤشر مخاطر رأس المال .

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية و تمثلت في : وجود علاقة سلبية ذات دلالة لإحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر الائتمان.و كذالك وجود علاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر رأس المال و أخيرا وجود علاقة موجبة ذات دلالة لإحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر رأس المال.

الدراسة الرابعة:

جمال غدير العبطان الشمري [2]، مراجعة الأنشطة الائتمانية في البنوك التجارية لدولة الكويت ،2013 ، هدفت الدراسة إلى محاولة وضع مدخل مقترح لمراجعة الأنشطة الائتمانية بالبنوك التجارية من أجل الحد من مخاطرها وترشيد القرارات الائتمانية المتعلقة بها في ضوء حوكمة الشركات ومقررات لجنة بازل ∏ ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية :

[1] راغب الغصين ، أحمد العلي ، **أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف ،"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية "**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة ، العدد 04 أكتوبر 2013

[2] جمال غدير العبطان الشمري ، **مراجعة الأنشطة الائتمانية في البنوك التجارية لدولة الكويت** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة بنها الكويت 2013 .

– هل يوجد إطار متكامل لمراجعة الأنشطة الائتمانية ؟ وعلى ماذا يعتمد المراجع الخارجي في معلوماته عند فحص وتقييم المخاطر الائتمانية ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري و توصلت الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في قيام البنوك التجارية بمنح الائتمان ، يجب تحديد نصيب هذا الائتمان من تكلفة الخدمة المصرفية ، مع تحميل الائتمان المصرفي كافة التكاليف والمخاطر التي يتعرض لها – خلال فترة الائتمان – حتى يمكن تحديد معدل التحميل. و يجب تحديد سعر الفائدة (معدل الائتمان) على أساس قياس تكلفة الائتمان المصرفي لكل عملية مع ضرورة الالتزام الكامل بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بما فيها من الإفصاح والمراجعة الإشرافية.

الدراسة الخامسة :

قطاف عبد القادر ، مقدم عبيرات [1] ، تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته "البنك الوطني الجزائري كنموذج " ،2016 ، هدفت الدراسة إلى تناول موضوع الأساليب والطرق المتبعة من طرف البنوك لتقدير الأخطار البنكية وكيفية الحد منها ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

– ما هي الطرق المتخذة من طرف البنوك لتقدير مخاطر الائتمان المصرفي ؟ وكيف يتم تغطيته ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، فالمنهج الوصفي يظهر في الجانب النظري من خلال بعض المفاهيم والأدبيات ، و دراسة الحالة التي من خلالها يعمل الباحثان على تفسير وتحليل نتائج الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية باستعمال طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في البنوك التجارية الجزائرية غير كاف للسيطرة على المخاطر الائتمانية المصرفية و من أجل الوقاية من المخاطر يلجأ البنك إلى إتباع سياسات احتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية اتخاذ القرار من ناحية الرفض أو المنح ، وكذالك الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية الخطر عند حدوثه .

الدراسة السادسة:

محمد فادي عبد المنعم شقفة [2]، اثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، 2020 ، هدفت الدراسة إلى تناول موضوع المخاطر الائتمانية بمختلف أشكالها والتي تتعرض لها المصارف التجارية نتيجة منح الائتمان ,كما سعت إلى بيان أهم النماذج والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة . وذالك من خلال التطرق للإشكالية الآتية:

[1] قطاف عبد القادر ، مقدم عبيرات ، **تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته "البنك الوطني الجزائري كنموذج "**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ،المجلد 01 ص (07-26) عدد خاص 2016 .

[2] محمد فادي عبد المنعم شقفة، **اثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية ،المجلد 03 العدد 09،جانفي 2020

– ما تأثير مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي والذي يقوم على تجميع المادة العلمية من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات العلمية والأبحاث المنشورة والندوات للتعريف بمتغيرات البحث .

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

1. توجد علاقة طردية ودالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات ' حيث أن أي تغير في مخاطر الائتمان رافقه تغير في العائد على حقوق الملكية وفي نفس الاتجاه .
2. لا توجد علاقة دالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية ، حيث أن التغير في مخاطر الائتمان لم يرافقه أي تغير في حقوق الملكية .

الدراسة السابعة:

هبة محمود سعد مراد [1]،أداء البنوك المصرية والسعودية في ضل السيولة والائتمان ومخاطرهما "دراسة مقارنة بين البنوك التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية " 2020 ، هدفت الدراسة إلى بيان أثر السيولة والائتمان ومخاطرهما على الأداء المالي للبنوك التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

– ما مدى تأثير السيولة والائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ،كما أعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

1- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من السيولة المالية ومخاطرها على الأداء المالي للبنوك التجارية ،سواء في جمهورية مصر العربية أو في المملكة العربية السعودية .

2- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية فقط وذالك على العكس من الائتمان المصرفي ، والذي لم يتضح له أي تأثير على أداء البنوك التجارية في كلا الدولتين .

[1] هبة محمود سعد مراد ، **أداء البنوك المصرية والسعودية في ضل السيولة والائتمان ومخاطرهما** "دراسة مقارنة بين البنوك التجارية المقيدة في البورصتين المصرية والسعودية " ،رسالة ماجستير ،جامعة كفر الشيخ بمصر ،2020 .

الدراسة الثامنة:

لعروسي قرين زهرة ، بوقرة رابح [1]، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة 2020،

هدفت الدراسة إلى إظهار التأثيرات التي تحدثها إدارة مخاطر الائتمان في الصناعة المصرفية وكذا دراسة المعايير والقواعد التي يتبعها البنك التجاري عند قيامه بعملية الإقراض ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

- ما دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال بعض التعاريف والمفاهيم و البديهيات، أما المنهج التحليلي فكان من خلال استعماله للاستبيان كأداة ومن ثم الاعتماد على برنامج spss في تحليل تلك النتائج وتفسيرها .

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

إن البيئة التي تعمل فيها البنوك شديدة المخاطرة لذا يجب عليها اتخاذ الحيطة والحذر عند القيام بعملية الإقراض وذالك حرصا منها على ودائع المدخرين وسلامة الجهاز المصرفي ،كما يعد الائتمان بمثابة علاقة مبنية على الثقة المتبادلة بين الطرف الدائن والطرف المدين وبالاستناد إلى هذه العلاقة يمكن للمدين الحصول على مبلغ معين من المال لتحقيق أغراض محددة يبتغيها وبموجب شروط معينة أبرزها تعهده بإرجاع أصل المبلغ مع الفائدة المستحقة في الأجل المتفق عليه ، وفي حالة منح القرض على البنك دراسة الملفات دراسة دقيقة ومفصلة من أجل التقليل من المخاطر .

الدراسة التاسعة:

ألاء زياد إبداح [2]،أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية ،2020 .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الائتمان البنكي بأبعاده (التسهيلات الائتمانية غير العاملة/إجمالي التسهيلات الائتمانية ؛ ومخصص خسائر التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية) على الأداء المالي بأبعاده (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم) في البنوك التجارية الأردنية ، وذالك من خلال التطرق للإشكاليات التالية:

- ما مدى مساهمة مخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية ؟

و أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وهذا للحصول على المعلومات الكافية والدقيقة عن الظاهرة المدروسة في العينة البحثية ومن ثم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج

[1] لعروسي قرين زهرة ، بوقرة رابح ، **دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية** "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسة اقتصادية ،26 (02) ،2020 .

[2] ألاء زياد إبداح ، **أثر إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية** ،رسالة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ، 2020 .

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

1- توجد علاقة سلبية مابين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية.

2- توجد علاقة سلبية مابين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية.

3- توجد علاقة سلبية مابين مخاطر الائتمان والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية.

الدراسة العاشرة

إياد طاهر محمد ، أحمد طالب حميد [1]، إدارة مخاطر الائتمان وانعكاسها على معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، 2021 .

هدفت لبيان أثر إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذالك من خلال البحث على معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية ، وذالك من خلال التطرق للإشكاليات التالية:

- هل تؤثر مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان في معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للمصارف عينة الدراسة ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي ويظهر هذا في الجانب النظري للبحث من خلال الأدبيات والمفاهيم التعريفية أما المنهج التحليلي الإحصائي فيظهر في الجانب التطبيقي من خلال حساب بعض النسب المالية وباستخدام البرامج الإحصائية مثل EVIEWSكما هو واضح . وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

1-لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات مخاطر الائتمان على معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية .

2-هناك سببية لزيادة مخاطر الائتمان الأول داخلي يعود للقرارات الائتمانية السيئة ، والثاني خارجي يعود للظروف الاقتصادية في البلد الذي يعمل فيه البنك.

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

Mubbushar Iftikhar[2] ,Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks of Pakistan.Octobre 2016,

مبشر افتخار ، أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الباكستانية ،2016 .

وهدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان وتأثير نسبة كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

[1] إياد طاهر محمد ، أحمد طالب حميد ، **إدارة مخاطر الائتمان وانعكاسها على معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 66، أكتوبر 2021 .

[2] MUBBUSHAR IFTIKHAR[2]/ **Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks of Pakistan**.Octobre , Journal of Management (UOHJM) (ISSN 2415-5098) published by University of Haripur (UOH) , Volume 1. Issue 2 ,2016,

- ما هو تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية في باكستان ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري عندما قام الباحث بوصف إجراءات إدارة مخاطر الائتمان وفحص التأثير الكمي لإدارة مخاطر الائتمان على أداء الأعمال التجارية أما الجانب التطبيقي فكان من خلال دراسته للقوائم المالية لمجموعة من البنوك العاملة في باكستان.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- تحتاج البنوك التجارية في باكستان إلى تبني سياسات مخاطر الائتمان المناسبة ، ويحتاج مديرو الفروع في البنوك إلى بذل المزيد من الجهد لتقليل خسائر الائتمان المصرفي .
- يجب منح قروض الأعمال للعملاء الذين تكون خطة أعمالهم ذات كفاءة وقادرة على سداد الفائدة والمبلغ الأساسي.

الدراسة الثانية:

Umidjon Akhunjonov[1], The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks,2017 .

أوميدجون أخونوجوف ، تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك الصينية ،2017 .

هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي لخمسة بنوك صينية رئيسية ولكن أيضًا المساهمة في الأدبيات الموجودة حول هذا الموضوع ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية الرئيسية التالية:

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة والأداء المالي للبنوك الصينية ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي وهذا من خلال الأدبيات والمفاهيم الخاصة بالظاهرة المدروسة ، واستخدم الباحث أيضا المنهج التحليلي ، والذي وُجد مناسبا لبلد الدراسة وكذلك توافر البيانات وفقًا لمعايير إعداد التقارير . وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

1- القروض المتعثرة وكفاية رأس المال كمقاييس لمخاطر الائتمان لها تأثير كبير على الأداء المالي في البنوك الصينية .

2- وجود تحسن في إدارة مخاطر الائتمان خلال السنوات الماضية حيث تم استخدام الأساليب الاحترازية لتقليل التأثير السلبي لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك الصينية .

[1] Umidjon Akhunjonov/ **The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks**, International Journal of Management Science and Business Administration,March 2017 .

الدراسة الثالثة:

May Aldayel , Evangelia Fragouli[1] , Risk management and performance: a case study of credit risk management in commercial banks ,Novembre 2018,

مي الدايل ، إيفا نجيليا فراغولي ، إدارة المخاطر والأداء: دراسة حالة لإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ،2018 .

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات سياسات مخاطر الائتمان للبنوك التجارية السعودية وكذا تحديد الآليات الأساسية التي من خلالها يمكن للمصارف السعودية التقليل من مخاطر سداد القروض ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

- ما هي محددات سياسات مخاطر الائتمان للبنوك التجارية السعودية ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي وذالك من خلال استعراضه لبعض النماذج السابقة إضافة إلى استعماله للأسلوب المسحي وذالك من خلال البرامج الإحصائية و جمعه للبيانات والقيام بتحليلها وتفسيرها، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- المؤشرات الثلاثة المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان أظهرت علاقة إيجابية مع الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية

- إن الأساليب التي تتبعها البنوك في الفحص وتحليل المخاطر قبل منح الائتمان للعملاء كانت فعالة للغاية .

- كما وجدت الدراسة آثاراً إيجابية لإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي في البنوك السعودية .

الدراسة الرابعة:

Ali Taha Oleiwi, Maimuna Ali, Sarmad Hamza Jassim, Mohammed Hayder Nadhim, Ganama Moustapha Gueme, Nazarudin Bujang[2] , The Relationship Between Credit RiskManagement Practices And Profitability InMalaysian Commercial Bank`S,may 2019

علي طه عليوي ، ميمونة علي ، سرمد حمزة جاسم ، محمد حيدر ناظم ، جنامة مصطفى غيمي ، نزار الدين بوجانغ ، العلاقة بين ممارسات إدارة مخاطر الائتمان والربحية في البنك التجاري الماليزي ،2019 .

[1] May Aldayel , Evangelia Fragouli / **Risk management and performance: a case study of credit risk management in commercial banks**, Economic magazine,The Business and Management Review, Volume 10, Number 1,Novembre 2018

[2] Ali Taha Oleiwi, Maimuna Ali, Sarmad Hamza Jassim, Mohammed Hayder Nadhim, Ganama Moustapha Gueme, Nazarudin Bujang[2]/ **The Relationship Between Credit RiskManagement Practices And Profitability InMalaysian Commercial Bank`S,** International Journal of Engineering and Advanced Technology (IJEAT), ISSN: 2249 – 8958, Volume-8 Issue-5C**,**may 2019

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الائتمان وإدارة المخاطر والربحية في البنوك التجارية الماليزية. عن طريق اختبار الربحية من خلال النسب المالية ومراجعة ممارسات إدارة المخاطر الحالية للبنوك التجارية المحلية الماليزية، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

– ما هي العلاقة بين مخاطر الائتمان وممارسات الإدارة والربحية في البنوك التجارية الماليزية ؟

واشتملت الدراسة على المنهج و التحليلي الإحصائي معا وذالك من خلال وصفه واستعراضه لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية أما المنهج التحليلي الإحصائي فيتضح في استخدامه للنسب المالية في التحليل كما استخدم البرامج الإحصائية ibm,spss في المقارنة بين تلك النتائج . وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

– ربحية البنك التجاري مرتبطة بشكل ايجابي بنسبة كفاية رأس المال ونسبة مخصصات القروض .

– الممارسات الإدارية في إدارة المخاطر لا تعمل بالشكل المطلوب وينقصها تحديث الاتجاهات والأساليب لتحسين الأداء العام للبنوك وتخفيف أي فرصة لمخاطر الائتمان .

الدراسة الخامسة:

Bishnu Prasad Bhattarai [1], Effect Of Credit Risk Management On Financial Performance Ofcommercial Banks In Nepal,June 2019 .

بيشنو برازاد باهاتاري، تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيبال ،2019 .

وهدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيبال وتأثير كل من نسبة القروض المتعثرة وحساسية المخاطر وكذا نسبة كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيبال ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

– ما مدى تأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيبال ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي إلا أن الغالب هو المنهج التحليلي الإحصائي والذي أعتمده الباحث في أخذ 10عينات من حوالي 28 عينة لتحليل الفترة من 2011 إلى 2016 ، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

– نسبة الائتمان على الودائع (CDR) وحساسية المخاطر (RS) ليس لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيبال .

– نسبة الجودة (MQR) والعائد على الأصول (ROA) لهما تأثير على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيبال .

[1] Bishnu Prasad Bhattarai / **Effect Of Credit Risk Management On Financial Performance Ofcommercial Banks In Nepal**, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol.7, No.5, pp.87-103, June 2019 .

الدراسة السادسة:

Ramazan Ekinci, Gulden Poyraz [1], The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey,2019.

رامزان إكينسي ،قولدن بويراز ، تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي لبنوك الودائع في تركيا ، 2019 .

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية العاملة في تركيا. وذالك باستخدام مؤشر الربحية الذي يحدد الاستخدام الفعال لأصول أي بنك وكفاءة توليد الإيرادات من أصول أي مؤسسة، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

- كيف تؤثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي لبنوك الإيداع في تركيا ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي ويتضح هذا من خلال قيام الباحثان بجمع البيانات من البنك المركزي التركي وجمعية البنوك التركية والإطلاع على الموازنة العامة للبنوك كأداة لتفسير الوضع الراهن أما المنهج التحليلي الإحصائي فيتضح جليا في الجداول والدوال الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- توجد علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول في البنوك التركية.

- توجد علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية في البنوك التركية.

- توجد علاقة سلبية بين مخاطر الائتمان والأداء المالي لبنوك الإيداع في تركيا.

الدراسة السابعة:

Fatima Bellaali, Abdelhamid Al Bouhadi[2] , The Impact of Credit Risk Management on the Moroccan Commercial Banking Sector,2021.

فاطمة بلالي ، عبد الحميد البوهدي ، أثر إدارة مخاطر الائتمان على قطاع البنوك التجارية المغربية ، 2021 .

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان التي يلتزم بها قطاع البنوك التجارية في المغرب وأثرها على القطاع المصرفي وذالك من خلال التعرف على أهمية ودور إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي التجاري المغربي ودراسة ما إذا كان هناك تأثير لإدارة مخاطر الائتمان على قطاع البنوك التجارية المغربية ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

[1] Ramazan Ekinci, Gulden Poyraz **/ The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey**, Journal,Procedia Computer Science , 158 (2019) 979–987 .

[2] Fatima Bellaali, Abdelhamid Al Bouhadi / **The Impact of Credit Risk Management on the Moroccan Commercial Banking Sector**,Management, Innovation and Technologies-Journal, ISSN: 2237-0722, Vol. 11 No. 4 (2021)

- ما تأثير إدارة مخاطر الائتمان على العاملين في القطاع المصرفي التجاري المغربي ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي ويتبين هذا حين قام الباحثان بوصف ظاهرة في المجتمع المغربي وبالأخص في العاملين بالمصارف المغربية كما أستخدم كل من الملاحظة والمقابلة وتحليل الوثائق والسجلات كأدوات مساعدة على تفسير الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- تعمل إدارة البنك على ترشيد قرار الائتمان في البنك ، من خلال تحديد المجالات التي يكون فيها التوظيف ممكنًا والمجالات التي لا ينبغي أن يعمل فيها ، ومن ثم الحفاظ على سلامة الائتمان الممنوح .
- تضمن إدارة البنك عائدًا مناسبًا للبنك من خلال تقليل الخسائر وزيادة الأرباح ، ومن ثم الحفاظ على استمرار يته في أداء رسالته وتوسيع نطاقه ودعمه باحتياطيات متراكمة تعزز سلامة وقوة وضع البنوك المالي والسوقي .
- هناك توافق في سياسات الائتمان مع التوجه العام لصانع السياسة الاقتصادية الوطنية ، وتوافق بين البنك والدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي تضعها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية ، وتوظيف جزء من مواردها فيها .

الدراسة الثامنة:

Sherin Sami Ibrahim Mustafa Mansour[1],The Effect of Credit Risk on The Banks' Performance in Egypt,2021,

شيرين سامي ابراهيم مصطفى ، تأثير المخاطر الائتمانية على أداء البنوك في مصر ،2021 .

هدفت الدراسة إلى تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات دقيقة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان للبنوك التجارية وتأثيرها على الأداء المالي لهاته البنوك ، وذالك من خلال التطرق للإشكالية التالية:

- هل هناك علاقة بين إدارة المخاطر الائتمانية والأداء المالي للبنوك في مصر ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي الإحصائي وذالك من خلال استعماله لسلسلة من القياسات الإحصائية لقياس جودة الأصول والسيولة والحساسية لحوالي 15 بنكا تجاريا في مصر من 2011 إلى 2018 ومن ثم تحليل تلك النتائج وتفسيرها، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- لا يوجد تأثير كبير لإدارة المخاطر الائتمانية على السيولة والحساسية .
- بينما يوجد تأثير لإدارة المخاطر الائتمانية على كفاية رأس المال وجودة الأصول والأرباح

[1] Sherin Sami Ibrahim Mustafa Mansour / **The Effect of Credit Risk on The Banks' Performance in Egypt**, thesis submitted in a partiaf fulfillement of the requirements for the degrre of magistaire in business administration ,Ain shams university 2021 .

الدراسة التاسعة:

Rahmanullah Rasa[1] , The Effects of Credit Risk on the Profitability of Commercial Banks in Afghanistan,June 2021 .

رحمن الله راسا ، آثار مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في أفغانستان ، 2021 .

هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي لخمسة بنوك صينية رئيسية ولكن أيضًا المساهمة في الأدبيات الموجودة حول هذا الموضوع ، وذالك من خلال التطرق للإشكاليتين التاليتين:

- ما هي العلاقة بين مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية في أفغانستان ؟

[2]- ما هي مؤشرات مخاطر الائتمان التي تؤثر في الغالب على ربحية البنوك التجارية في أفغانستان ؟

واشتملت الدراسة على المنهج الوصفي وذالك من خلال جمع البيانات الكثيرة من السجلات و الوثائق والتقارير المالية فا المتغيرات المستقلة تظهر من خلال المراجعة السنوية للتقارير والقوائم المالية المدققة لعينة الدراسة ،أما المتغيرات التابعة تم إجراء العديد من الدراسات في مختلف البلدان لدراسة تأثير مخاطر الائتمان على البنوك كالربحية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الأتية:

- الأداء العام للمصارف التجارية في أفغانستان ضعيف .
- هناك تقلبات عالية بين قدرة البنوك التجارية في أفغانستان على إدارة مخاطر الائتمان المصرفي .
- هناك تأثير سلبي قوي وهام للحجم على جميع مؤشرات الربحية في البنوك الأفغانية .

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

الفرع الأول: ما تتميز به الدراسات الحالية عن السابقة:

سنحاول في هذا المطلب تقديم مقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) و استخراج أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

أوجه التشابه:

يكمن التشابه بين الدراسة الحالة والدراسات السابقة فيما يلي:

1- فيما يخص أداة جمع المعلومات: اعتمدت كل من الدراسة الحالية والدراسات السابقة على الملاحظة ومراجعة السجلات كذالك القوائم المالية والتقارير المالية كأداة لجمع المعلومات.

2- المنهج المستعمل: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكل الدراسات (الحالية والسابقة) كأداة لتحليل المعلومات لكل من الدراسات السابقة والحالية تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي:spss في بعض الدراسات .

[1] Rahmanullah RASA /, **The Effects of Credit Risk on the Profitability of Commercial Banks in Afghanistan** Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8 No 7 (2021) 0477–0489

[2]

أوجه الاختلاف:

بالرغم من أوجه التشابه إلا أنه لا تخلو من الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة من حيث المكان، الزمان، العينة، المتغيرات، أبعاد.

جدول رقم (01-01) أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

البيانات	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
من حيث الهدف	هدفت معظم الدراسات السابقة إلى الوقوف على مدى تأثير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية	تهدف دراستنا إلى التعرف على مدى تأثير المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية
من حيث الزمان والمكان	تمت في بيئة عربية وأجنبية وكانت من سنوات 2011إلى2021،	أنجزت دراستنا خلال السداسي الثاني من الموسم الجامعي(2014/ 2019)أما بالنسبة للحدود المكانية فكانت في البنك الخارجي الجزائري.
مجتمع وعينة الدراسة	الاختلاف كان في مجتمع وعينة الدراسة، فكل دراسة أسقطت دراستها على عينة معينة، معظمها طبقت في مؤسسات محل الدراسة، والبعض الآخر أسقط دراسته على مجموعة من المؤسسات.	لقد أسقطنا الدراسة البنك الخارجي الجزائري كعينة من البنوك التجارية المتواجدة على التراب الوطني .
أدوات التحليل ومنهج الدراسة	اختلاف أدوات التحليل والمنهج المستعمل،فمعظم الدراسات استخدمت دراسات مالية إحصائية لتوضيح جوانب الموضوع النظرية، بالإضافة إلى البرامج الإحصائية والنسب المالية كأدوات في الدراسة التطبيقية.	اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام المؤشرات والنسب المالية .
من حيث نوع القطاع	تنوعت الدراسات السابقة بين القطاع الخاص والعام (بنوك تجارية، بنوك إيداع)، وهذا ما يعطي لدراستنا أكثر مصداقية.	استهدفت الدراسة القطاع المالي العام ، حيث كانت على بنك عمومي تعود ملكيته لدولة ذو طابع تجاري وذلك في مؤسسة بنك الجزائر الخارجي .

الفرع الثاني : مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

تكمن أهم مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة في كونها أسهمت في إثراء و إعداد الأدبيات النظرية و صياغة فرضيات الدراسة بالإضافة إلى:

1- تعتبر الدراسات السابقة نقطة قوة وقاعدة أساسية في البحث وانطلاقة جيدة للباحث لإعداد الدراسة الحالية وخاصة عند تحديد المشكلة؛

2- ساهمت في الإثراء الفكري للجانب النظري لدراسة وإعداد الجانب التطبيقي؛

3- ساعدت في إعطاء صورة أولية ونظرة شاملة وكاملة لموضوع الدراسة مما سهل على الباحثان في الانطلاق في الدراسة الحالية؛

4- ساهمت بشكل كبير في تحديد المنهجية الملائمة مما فتح المجال الباحثان في إعداد المنهجية المتبعة؛

5- المساعدة في الاطلاع على الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة السابقة مما ساعد الباحثان على تحديد الأداة المناسبة لاختبار صحة فرضيات الدراسة الحالية؛

6- ضبط متغيرات الدراسة حيث كان المتغير المستقل مخاطر الائتمان.

خلاصة الفصل:

يحتوى هذا الفصل على أهم المفاهيم الأساسية حول مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك،التجارية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى دراسة أنواع مخاطر الائتمان وكيفية علاجها بالطرق الكلاسيكية من خلال الاعتماد على التحليل لمالي أو القروض بالتنقيط و كذالك الطرق الاحترازية أو الطرق الحديثة مثل القيمة الاقتصادية المضافة ، وكذا تم تطرق إلى أهم النسب والمؤشرات التي تعالج الأداء المالي للبنوك التجارية، ومن ثم تمت الدراسة في الجانب النظري حول كيفية تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية. وذلك من خلال مجموعة من النسب والمؤشرات لكلا متغيرات الدراسة.

أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى عرض الدراسات السابقة بالغتين الأجنبية والعربية ومن ثم إجراء دراسة مقارنة بين موضوع الدراسة ومواضيع الدراسات السابقة بغية استخلاص أهم المقاربات والفروقات.

ويعتبر تقييم الأداء عملية هامة جدا وضرورية كونها تمثل آلية فعالة لكشف الأخطاء ثم تصحيحها مما يؤدي إلى تطوير وتحسين الأداء بما يعمل على تحقيق أهداف البن،كما يجب الاعتماد على المؤشرات المتنوعة التي بإمكانها إعطاء صورة شاملة عن مختلف مجالات الأداء في البنك، بهدف التحسين المستمر.

أن عملية منح الائتمان لا تخلو من المخاطر التي يعمل البنك التجاري على تفاديها والتقليل منها، ولذلك يقوم البنك بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون .

الفصـل الثــاني

الدراسة التطبيقية لأثر المخاطر

الائتمانية

على الأداء المالي للبنوك التجارية

تمهيـــد:

بعد التطرق للفصل الأول من الدراسة للجانب النظري لكل من المخاطر الائتمانية والأداء المالي ، و كذا أهم الدراسات السابقة في المجال، في هذا الفصل سنحاول إسقاط الجانب النظري على عينة من البنوك التجارية وهو بنك الجزائر الخارجي مبرزين في ذلك واقع تسيير المخاطر الائتمانية فيها و كذا أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنك محل الدراسة .

و في هذا الصدد سنتطرق إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسين:

- المبحث الأول: يتم التطرق إلى عينة و أدوات الدراسة.
- المبحث الثاني: عرض النتائج، تحليلها و مناقشتها

المبحث الأول: عينة وأدوات الدراسة

يعتبر هذا المبحث مدخلا إلى الدراسة الميدانية لأثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للبنوك التجارية بحيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة من خلال مطلبين حيث في المطلب الأول تطرقنا إلى تعرف مجتمع وعينة الدراسة

أما المطلب الثاني تم تحدث عن مصادر البيانات والأدوات المعتمدة.

المطلب الأول: عينة الدراسة:

نعرض في هذا المطلب البنك محل الدراسة، إضافة إلى مجتمع الدراسة والعينة المستهدفة.

أولا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية في الجزائر .

ثانيا: لمحة عن عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في بنك الجزائر الخارجي .

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الإقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى ، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية .

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق بإستقلالية المؤسسة ، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة ، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988.

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967، و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند

إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الإستيرادات و إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم

المطلب الثاني : أدوات الدراسة :

خلال هذا المطلب سنتطرق إلى التفصيل في أدوات الدراسة المستخدمة، بداية بأدوات جمع المعلومات ثم الأدوات و الأساليب التي اعتمدنا عليها في حساب النتائج.

الفرع الأول: أدوات جمع البيانات

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري باعتباره يصف الدراسة بمعلومات و بيانات تشمل الإشكالية مراد دراستها و اعتمدت في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة الحالة لجمع البيانات و المعلومات باستخدام الأدوات التالية:

المقابلة:

تعتبر المقابلة من أهم وسائل جمع المعلومات، و نظرا لاختلاف وجهات النظر استعنا بالمقابلة الشخصية مع مجموعة من موظفي بنك الجزائر الخارجي_بورقلة_

الملاحظة:

تم تدوين بعض الملاحظات التي تعتبر مثالا حيا يؤكد مدى صحة المعلومات، وذلك انطلاقا من محيط البنك .

تحليل وفحص السجلات والوثائق المتعلقة بالتقارير المالية السنوية للبنك :

تمكن الباحثان من خلالها استخراج البيانات و حساب النسب المالية و المؤشرات التي تساعد على تحليل المؤشرات المالية و قراءة أفضل لوضعية البنك المالية لأنها تتضمن على الوثائق والمستندات الرسمية للبنك ، وبالتالي يوفر معلومات شاملة ومفصلة ومتعمقة للظاهرة المدروسة .

الفرع الثاني: أدوات تحليل البيانات

تمت الاستعانة ببرنامج Excel 2010 حساب المؤشرات و في تصميم الأشكال البيانية، و تم قياس و تحليل البيانات وذلك اعتماد على أدوات التحليل المالية التالية:

- حساب مؤشرات العائد والمخاطرة ومختلف النسب المالية ، وذالك بالاستعانة بالقوائم المالية للبنك.
- كذلك تم الاستعانة ببرنامج Excel في رسم الأشكال البيانية.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم ما توصلنا إليه خلال فترة التربص بخصوص أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية بعرض نتائج الدراسة و تحليلها و مناقشتها و تفسيرها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

يشتمل هذا المطلب على عرض كل ما جاء في المقابلة وفحص للسجلات بداية من حساب مؤشرات العائد إلى مؤشرات المخاطرة ، إضافة إلى عرض نتائج دراسة مجموعة من الارتباطات، بحيث سيتضمن ذلك توضيح الأداء المالي للبنك بدراسة نتائج النسب و المؤشرات المالية التي توصلنا إليها.

الفرع الأول : مؤشرات العائد (%)

1- العـائد على حقوق الملكيـــة:

يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها المصرف من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية.فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل ذالك على كفاءة قرارات الاستثمار في البنك.

الجدول (02-01) : يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة : من 2014 إلى 2019.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العائد على حقوق الملكية	9.20	9.79	9.43	13.59	15.95	12.03

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية سجل ثباتا خلال السنوات الثلاث الأولى للدراسة ثم بلغ أعلى نسبة له سنة 2018 بمعدل (15.95%) ليشهد تراجعا في السنة الموالية بمقدار (3.92%) 2019. فعموما كان مؤشر العائد على حقوق الملكية الخاص ببنك الجزائر الخارجي، تدل على تطور أدائه من سنة لأخرى، و من الأفضل العمل على رفع تلك المؤشرات حتى تبلغ النسب النمطية للقطاع، و ذلك باتباع استراتيجية تسيير الأصول و الخصوم.

الشكل رقم (02-01) :يوضح تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة من 2014 إلى 2019

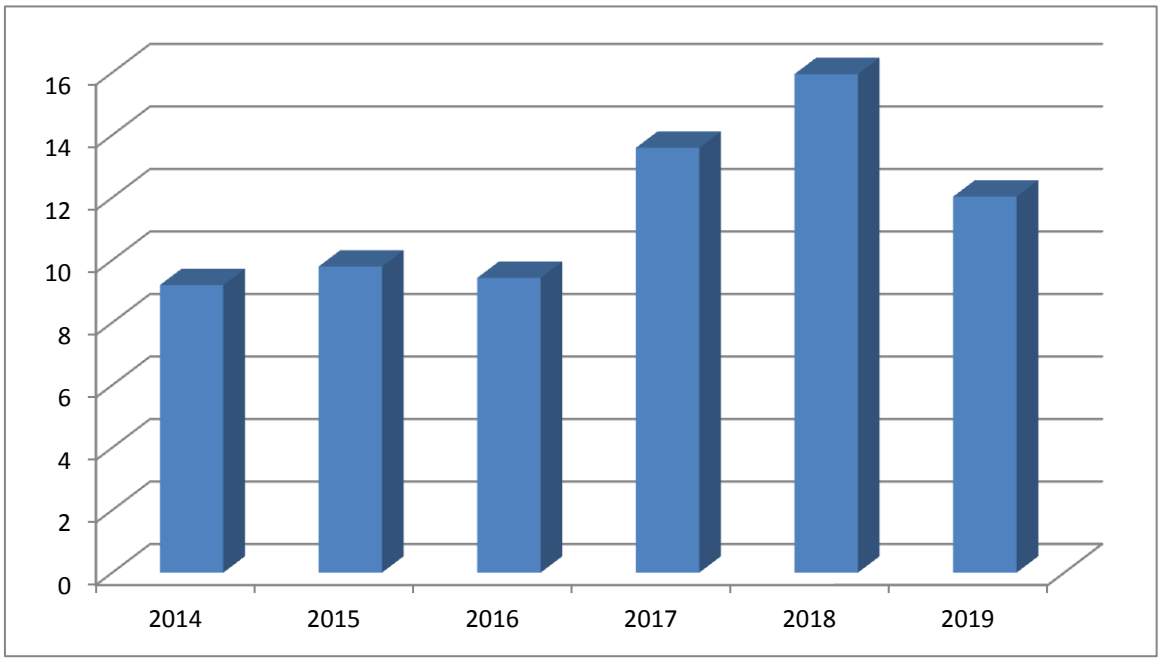

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج معالجة الجداول EXCEL.

يمكن تسجيل تغير ربحية المصرف محل الدراسة من خلال معدل العائد على حقوق الملكية ، الذي كان في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2019 والتي انخفضت فيها النسبة إلى غاية 12.03 % و رغم ذالك فهي نسبة جيدة و مؤشر على امتلاك البنك القدرة على توظيف حقوق الملكية بشكل مربح و تعظيم العائد للمساهمين.

2- العائد على الأصـــول :

يقيس هذا المعدل العائد على الأصول صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة،فهو يعكس كفاءة إدارة البنك في تسيير وجوداتها.

الجدول (02-02): يوضح تطور العائد على الأصول خلال الفترة : من 2014 إلى 2019.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
العائد الأصول	1.12	1.28	1.34	1.84	2.33	1.92

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

سجل أعلى معدل خلال سنوات البحث سنة 2018 بمعدل 2.33 بعد ان حافظ على نموه بدرجات متقاربة من سنة (2014 إلى سنة 2017) ثم سجل انخفاض في السنة الموالية 2019 ليبلغ 1.92 .

الشكل رقم (02-02) :يوضح تطور العائد على الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019

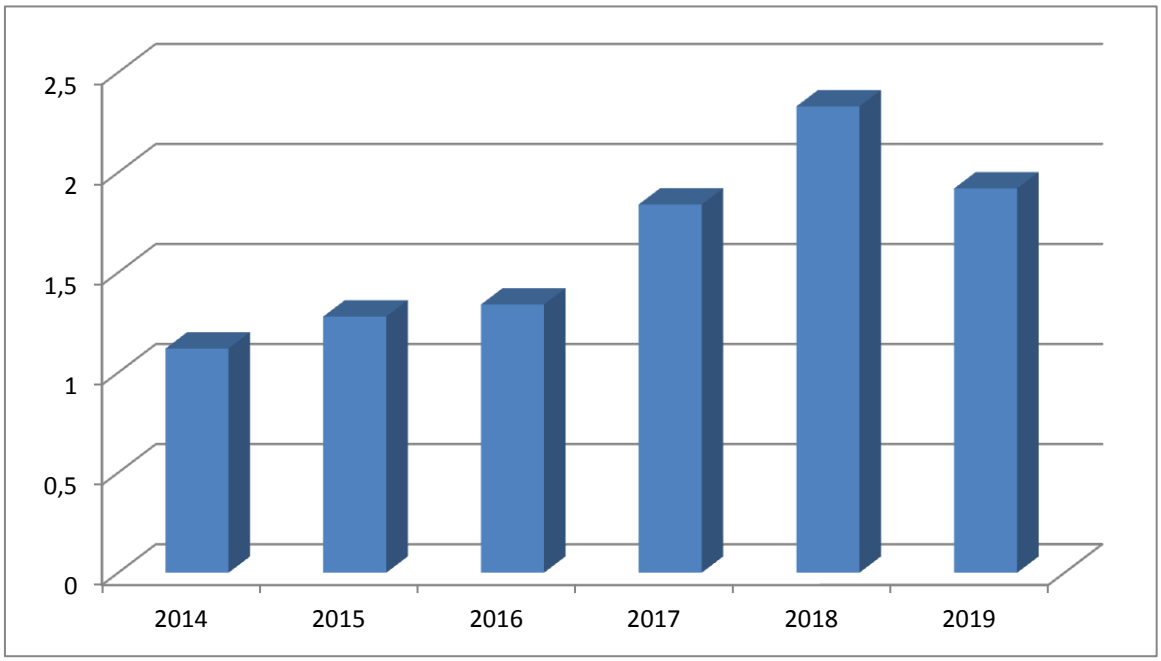

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج معالجة الجداول EXCEL.

سجل معدل العائد على الأصول أعلى نسبة له سنة 2018 بمقدار 2.33 % ثم شهد تراجعا في السنة الموالية و رغم ذالك فالمصرف له القدرة في استخدام أصوله التي يتمتع بها و موجوداته لتوليد الأرباح.

3- هامش الربح:

يقيس هذ المؤشر صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، و قدرة رأس المال على سداد الالتزامات والمحافظة على حقوق المودعين و السيطرة على النفقات و تخفيض الضرائب .

الجدول (02-03) : يوضح تطور نسبة هامش الربح خلال الفترة : من 2014 إلى 2019.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
هامش الربح	0.019	0.028	0.031	0.035	0.039	0.024

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

من خلال النتائج المتحصل عليها سجل هذا المعدل أعلى نسبة له سنة 2018 بنسبة 0.039 % ثم شهد تراجعا في السنة الموالية 2019 ليسجل 0.024 % حيث كانت سنة 2014 تمثل أقل نسبة له بمعدل 0.019 %.

الشكل رقم (02-03) :يوضح تطور نسبة الهامش على الربح خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

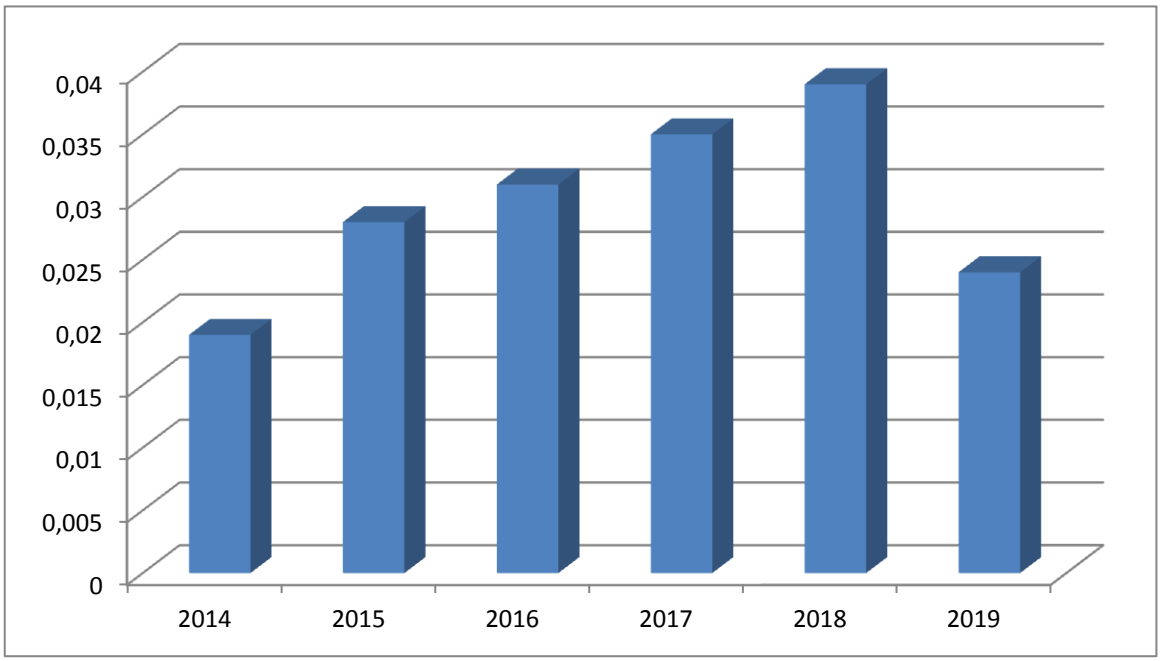

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج معالجة الجداول EXCEL.

من خلال نتائج المنحنى أعلاه يظهر أن نسبة هامش الربح عرفت نمو إلى غاية سنة 2019 حيث سجلت انخفاضا، ورغم هذا فالبنك محل الدراسة يمتلك إنتاجية عالية لأصوله إذا تم استغلالها و قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

الفرع الثاني : مؤشرات المخاطرة

1- مخاطر الائتمان :

تُعرّف المخاطر الائتمانية على أنها الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان للسداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل في الوقت المحدد

الجدول (02-04): يوضح تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مخاطر الائتمان	0.05	0.04	0.03	0.04	0.02	0.03

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

بالنسبة لمخاطر الائتمان فنلاحظ أن نسبة القروض المتأخرة عن السداد كانت مقبولة و تمثل نسبة معتبرة من إجمالي القروض، لذلك على البنك العمل على ثبات هذه النسبة ، و ذلك من خلال الدراسة الدقيقة للوضعية المالية للمقترضين .

الشكل رقم (02-04) :يوضح تطور مخاطر الائتمان خلال الفترة من 2014 إلى 2019

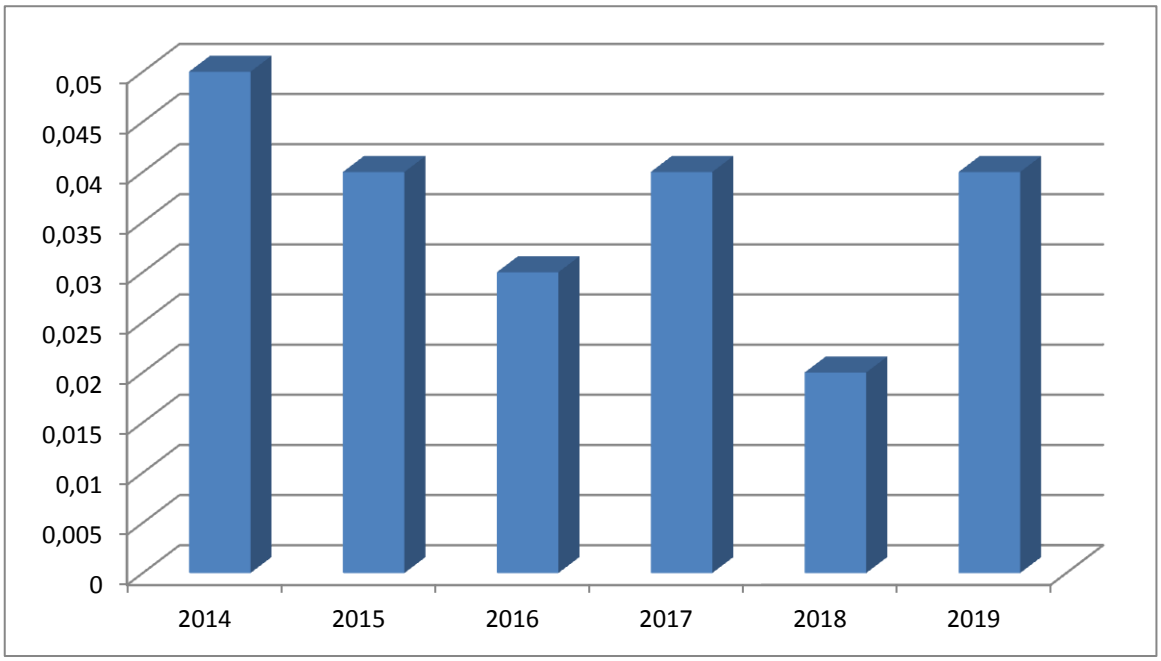

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج معالجة الجداول EXCEL.

نلاحظ أن مخاطر الائتمان عرفت تذبذبا واضحا خلال السنوات المدروسة و ذلك لأن نسبة القروض المتأخرة عن السداد كانت مرتفعة في بعض الأحيان ومنخفضة في أحيانا أخرى ، وتمثل نسبة من إجمالي القروض.لذلك على البنك العمل على تخفيض هذه النسبة و ذلك من خلال الدراسة الدقيقة للوضعية المالية للمقترضين، و رفع نسبة احتياطي خسائر القروض.

2- مخاطر السيولة :

تنشأ مخاطر السيولة جراء عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المتعاملين معه خلال فترة زمنية محددة أو في حالة عدم قدرة البنك على تحويل الأصول التي يمتلكها إلى سيولة نقدية دون تكبد خسائر غير مقبولة. وبالتالي، تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما: الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة.

الجدول (02-05) :يوضح تطور مخاطر السيولة خلال الفترة من 2014 إلى 2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول	0.025	0.042	0.038	0.036	0.028	0.033
الودائع الأساسية / إجمالي الأصول	0.60	0.54	0.74	0.55	0.62	0.70
الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول	0.52	0.66	0.77	0.48	0.58	0.75

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه بالنسبة لمخاطر السيولة كانت النسبة الأولى ضمن النسبة النمطية للقطاع، وهو ما يعني عدم وجود نقدية إضافية تزيد عن حاجة البنك .

الشكل رقم (02-05) :يوضح تطور نسبة إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019

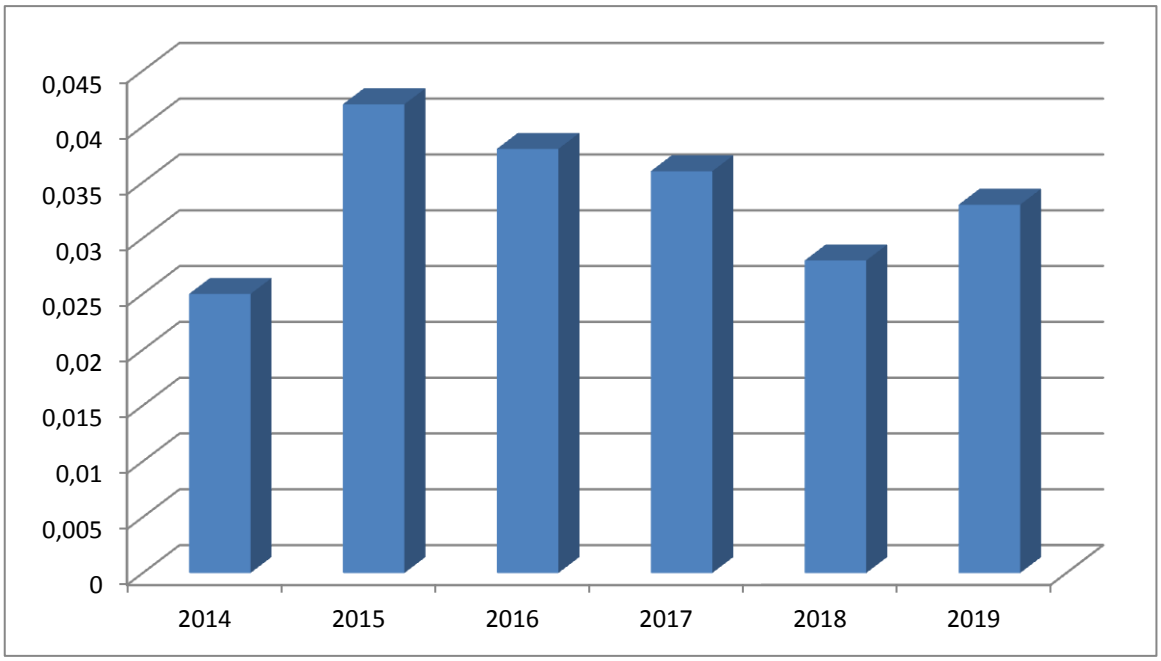

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج معالجة الجداول EXCEL.

الشكل رقم(02-06) : يوضح تطور نسبة إجمالي الودائع الأساسية / إجمالي الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

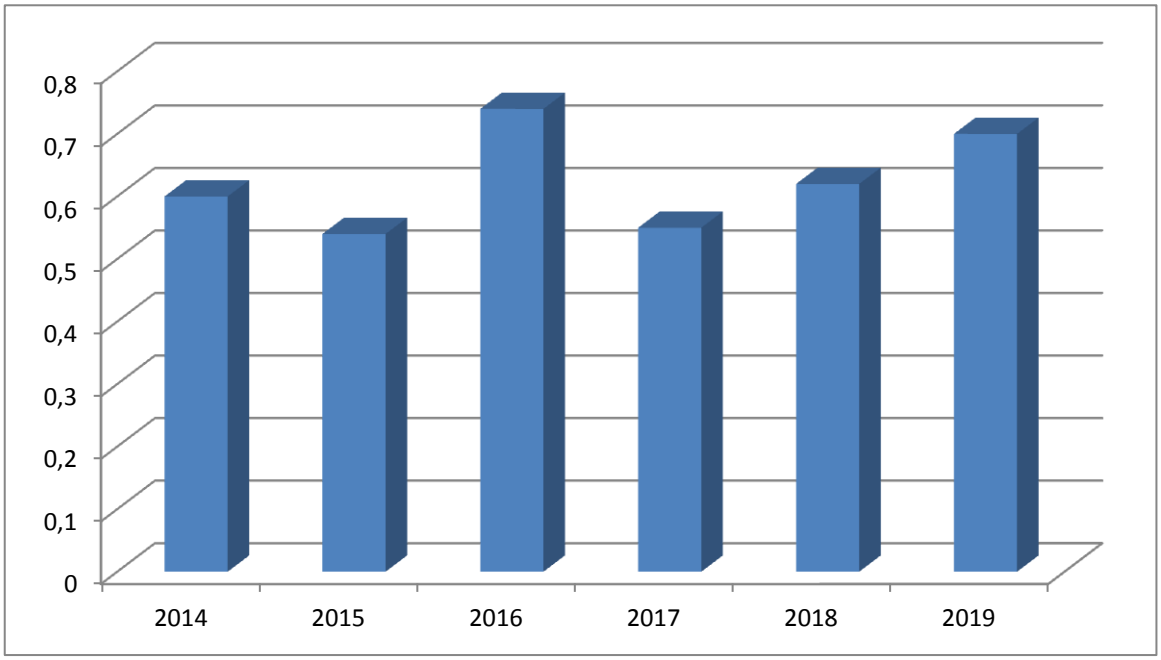

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج معالجة الجداول EXCEL.

الشكل رقم(02-07) : يوضح تطور نسبة إجمالي الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

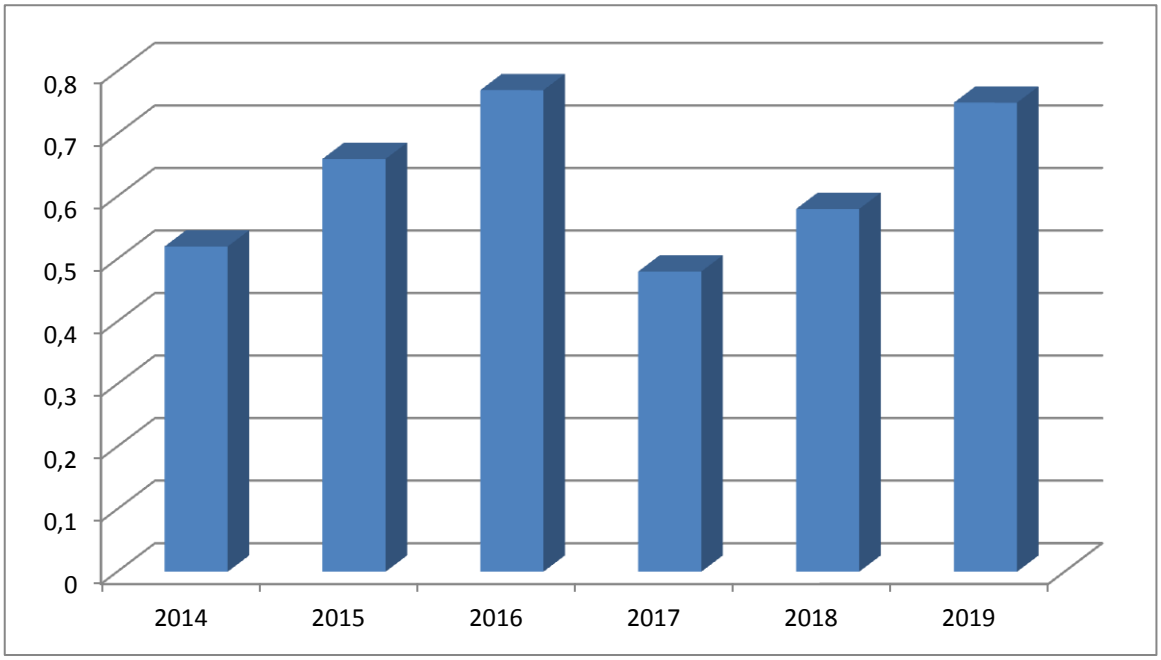

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج معالجة الجداول EXCEL.

من خلال هذا الجدول بالنسبة لمخاطر السيولة فقد عرفت ارتفاعا خلال السنوات 2015.2016.2019 إلا أنها لا تفوق النسبة النمطية للقطاع وذلك لعدم وجود نقدية إضافية لدى البنك ، وبالتالي عليه العمل على استثمار هذه النقدية في مجالات واختصاصات مربحة ومدرة للعائد.

3- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة :

تعرف بأنها المخاطر المرتبطة بالتغير غير المرغوب به في أسعار الفائدة بما يؤثر على إيرادات و رأسمال البنك , وتتجلى مخاطر أسعار الفائدة في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة .

الجدول(02-06): يوضح تطور مخاطر تقلبات أسعار الفائدة خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول الحساسة اتجاه معدل الفائدة/إجمالي الأصول	0.65	0.58	0.55	0.54	0.60	0.56
الخصوم الحساسة اتجاه معدل الفائدة/إجمالي الأصول	0.72	0.71	0.73	0.77	0.75	0.74

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.

أما مخاطر سعر الفائدة فنسبتها تدل على أن الأصول ذات التأثر بتقلب سعر الفائدة أقل من الخصوم من نفس النوع، وهو ما يشكل خطرا على البنك، حيث أن صافي دخل الفائدة سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة

الشكل رقم(02-08): يوضح تطور نسبة الأصول الحساسة اتجاه معدل الفائدة / إجمالي الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

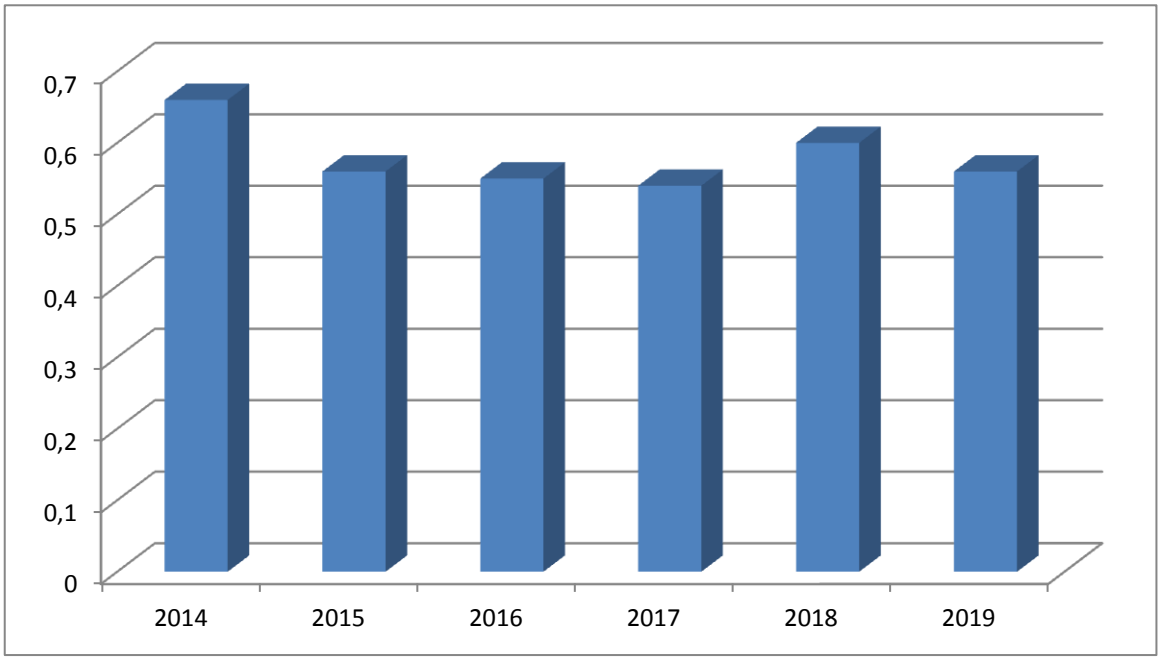

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج معالجة الجداول EXCEL.

الشكل رقم(02-09): يوضح تطور نسبة الخصوم الحساسة اتجاه معدل الفائدة / إجمالي الأصول خلال الفترة من 2014 إلى 2019.

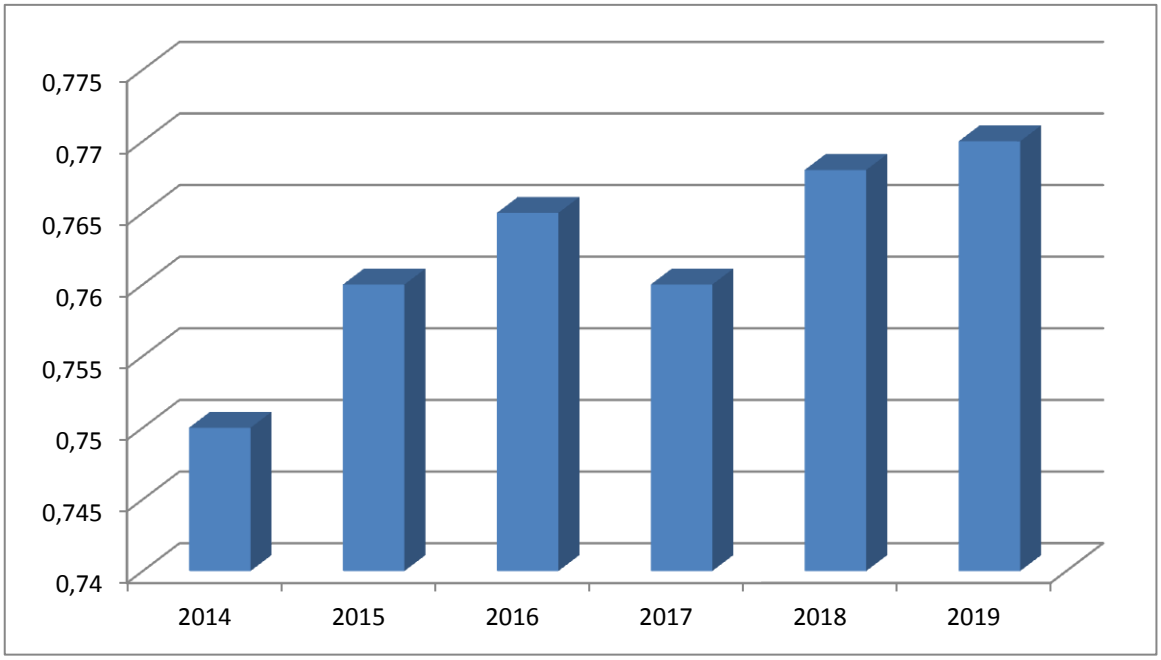

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برنامج معالجة الجداول EXCEL.

ونلاحظ أن مخاطر سعر الفائدة: نسبتها مرتفعة تدل على أن الأصول ذات التأثر و التقلب لسعر الفائدة) الأصول الحساسة (أقل من الخصوم من نفس النوع ،وهو ما يشكل خطر على البنك ،حيث أن صافي دخل الفائدة سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة.

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة:

بعد أن تم حساب وشرح المتغيرات ماليا سيتم ألان تفسير النتائج ودراسة أثر بعضها على بعض بغية إثبات أو نفي الفرضيات واستخلاص علاقة اثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنك.

1-مؤشرات العائد

- **نسبة العائد على الأصول:**

من خلال النتائج المتحصل عليها في حساب نسب الأداء المالي أعلاه لوحظ أن هذه النسبة في تطور ملحوظ طوال سنوات الدراسة مما يبين لنا أن البنك له القدرة على اقتناء الودائع بتكاليف معقولة وإعادة استثمارها في الاستثمارات المربحة، مما يدل ذلك على الأداء الإداري والإستراتيجية المتبناة من قبل البنك جيدة في الاستخدام الفعال للأصول، كما يمكن لها تحسين هذه النسبة من خلال زيادة العائد على الأصول إما عن طريق زيادة هوامش الربح أو دوران الأصول.

- **نسبة العائد على حقوق الملكية:**

تبين نتائج الدراسة المتحصل عليها أعلاه، برغم من التذبذب الذي شهدته هذه النسبة نتيجة لعدة أسباب سياسة واقتصادية غير أنها حققت استقرارا نسبيا خلال فترة الدراسة مما يدل على الكفاءة الإدارية المعتبرة في تحقيق صافي الأرباح لكل رأس مال للمساهمين.

- **نسب السيولة**

من خلال النتائج السابقة لوحظ أن هذه النسبة في ارتفاع مستمر خلال فترات الدراسة مما يدل على أن البنك قد كان في جملة من الضغوطات السياسة جعلته يفرط في منح القروض في تلك الفترة بدون قيام بدراسة جدوى كافية من ربحية المشاريع مما عرضها لمخاطر تلبية البنك مطالبات المودعين في هذه الفترة الذي قد يضطرها إلى بيع بعض القروض عند الخسارة، وهذا راجع إلى انخفاض السيولة المصرف وكل هذا بسبب تعثر القروض الممنوحة للشباب المدعمة من طرف الدولة.

2-مؤشرات المخاطرة

أما بالنسبة لمؤشرات المخاطرة بنسبة القروض إلى إجمالي الودائع ونسبة العائد على الأصول فهو يظهر عدم تأثير الأداء المالي بمخاطر الائتمان كونها تحتوي على الأصول بمختلف أنواعها كما لوحظ أن نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض لا تأثر هي كذالك في أداء البنك ..

وعليه يمكن القول أن مخاطر الائتمان لا تؤثر على النسب التي تعالج بإجمالي الأصول و نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض هي أيضا لا تؤثر على النسب المقبولة.

ومن خلال تقييم أداء البنك بالنسب المالية المختارة يمكن تحديد نقاط قوة و ضعف هذا البنك، وهي أن رأس مال البنك قادر على سداد الالتزامات و يحافظ على حقوق المودعين، و يعتمد على حقوق الملكية كمصدر أساسي لتمويله، كما أن البنك يحقق نسب ربحية مقبولة و لكن يمكن أن يحقق البنك نسب أفضل نظرا لإمكانياته الكبيرة، و أيضا نسبة المخاطرة كانت صغيرة جدا ولا تتجاوز 0.05 % فاعتماد البنك على الودائع في تمويل الأصول مكنت البنك من حماية نفسه كون كفاية رأس مال البنك محل الدراسة عالية.

خلاصة الفصل:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا .وكان الهدف منه تطبيق ما توصل له في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العلمي، واختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها.وباستخدام مؤشرات النسب المالية ، وبعد إجراء الدراسة الميدانية على البنك الخارجي الجزائري لاختبار مدى تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي ، حيث تم التوصل إلى وجود تأثيرات إيجابية وطردية لبعض المؤشرات بين المتغيرات الدراسة.كما تم التوصل إلى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة خاصة فيما يخص الأداء المالي .كما أظهرت نتائج التحليل أنه توجد علاقة طردية بين مؤشرات المخاطر ونسب الأداء المالي للبنك وبالتالي صحة الفرضية؛ وقد توصلت نتائج التحليل أنه توجد علاقة طردية بين مؤشرات العائد ونسب الأداء المالي للبنك وبالتالي خطا الفرضية؛ وبالتالي نجد أن نتائج التحليل للفرضية الرئيسة أظهرت أنه يوجد تأثير لمخاطر الائتمان على الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي.

الخاتمة

الخـــاتمـــة

تعد البنوك التجارية الركيزة الأساسية لتطوير البنية الاقتصادية لأي دولة ، ذالك من خلال ما تقدمه من خدمات وتسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة ، وتعد عملية منح الائتمان أساس العمل المصرفي التقليدي إلى جانب قبول الودائع.

وبالرغم من تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني.

وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد ما احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها.

ويعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها ومن بين الوسائل الهامة للحد والتقليل من تلك المخاطر والذي أصبح اتجاها حديثا تتبناه الكثير من المؤسسات في ظل زيادة المنافسة وكثرة المخاطر هو الاعتماد على فلسفة التنويع سواء بتنويع مخاطر الائتمان أو تنويع محفظة الاستثمار لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- باختبار الفرضية الفرعية الأولى أظهرت نتائج التحليل أنه توجد علاقة طردية بين مؤشرات المخاطر ونسب الأداء المالي للبنك وبالتالي صحة الفرضية؛
- أما باختبار الفرضية الفرعية الثانية فقد أظهرت نتائج التحليل أنه توجد علاقة طردية بين مؤشرات العائد ونسب الأداء المالي للبنك وبالتالي خطا الفرضية؛
- وبخصوص اختبار الفرضية الرئيسة أظهرت نتائج التحليل أنه يوجد تأثير كبير لمخاطر الائتمان على الأداء المالي لبنك الجزائر الخارجي.

الإقتراحات :

- ضرورة الابتعاد عن منح الائتمان على الأساس الكمي، و الاهتمام بنوعية الائتمان الذي سيمنح و المحافظة على الموائمة بين آجال استحقاق القروض الممنوحة و آجال الالتزامات التي يواجهها المصرف و أن يكون العاملين في إدارة الائتمان لديهم القدرة و الخبرة على إدارة المخاطر المصرفية بكفاءة.

- تحليل المؤشرات القياسية و المعيارية مثل العائد و المخاطرة التي يمكن من خلالها، للبنك التنبؤ بالمخاطر و تشكيل رؤية واضحة لخطة العمل كما يجب أن تشمل كافة المخاطر التي قد يواجهها البنك وتضر بسلامة النظام المالي المصرفي على المستوى الكلي أو الجزئي و مراجعة الخطط بشكل دوري للتأكد من ملاءتها لظروف و احتياجات البنك و البيئة المحيطة به .

- يجب على البنوك وضع استراتيجيات احترازية كآلية لتحوط ضد المخاطر الائتمانية مع الالتزام بقواعد الحوكمة المصرفية وضمان اتخاذ الإدارة العليا الخطوات الضرورية للتعرف على مخاطر المصرف الائتمانية خاصة مع الحجم الكبير و التوسع للبنك من أجل تحقيق الانضباط و الاستقرار المالي.

- نوصي إدارة البنوك الاستثمارية بالتوسع في الخدمات التي تقدمها لزبائنها، وخاصة الخدمات الحديثة (كتقديم الاستشارات للزبائن، وقطع الفواتير المختلفة، والخزائن الحديدية، وبطاقات الائتمان Credit Card وغيرها)، فهي تمثل مجالات لتوظيف السيولة المالية الفائضة لدى البنوك فضلاً عن العمولات والفوائد الكبيرة التي يمكن أن تحققها البنوك وتساهم في تحسين الربحية ومن ثم دعم القيمة السوقية لأسهم البنوك.

آفاق الدراسة :

من خلال الدراسة لاحظنا وجود نقاط يمكن أن تمثل آفاقا للبحث كونها أشمل وأوسع مفهوما، وكان التطرق إليها في حدود الحاجة، وبالتالي هذه الدراسة يمكن أن تكون جسرا يربط دراسات سبقت فأضافت لها بعض المستجدات لإثرائها وبعثها من جديد، ودراسات مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكن أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- تحديات اعتماد الأنظمة المتقدمة في قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق بالبنوك التجارية الجزائرية؛
- إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية؛

قائمة المراجع

و المصادر

قائمة المراجع و المصادر

المراجع و المصادر بالعربية

- **الكتب**

1. حاكم محسن محمد ، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك و أثرها على الأداء و المخاطر**، دار اليازوري للنشر، عمان ،الأردن، 2013.

2. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان**، إعادة الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015.

3. طارق عبد العالي حماد، **تقيم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)**، الدار الجامعية الاسكندارية، مصر،2006.

4. عصام إسماعيل ،**مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية** ،سلسلة كتيبات تعريفة صادرة عن صندوق النقد العربي ،العدد 12 ،2021 .

5.مطر محمد، ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**.الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2016،

6. محمد داود عثمان، **إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره**،دار الفكر ناشرون و موزعون ، عمان، الأردن، الطبعة ألاولى 2013،

- **رسائل الماجستير والدكتوراه**

7.آلاء زياد إبداح ، **أثر إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية** ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط ،عمان ، الأردن ، 2020 .

8 . حفيان جهاد، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية** دراسة استبيانيه في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012 ، رسالة ماجستير منشورة ،قسم علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،2012، ورقلة.

9.حسين ماجد القصيري ، **التحليل الإئتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي "دراسة ميدانية علة المصرف التجاري السوري بحافظة اللاذقية "** ،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،جامعة تشرين ،سوريا ، 2011 .

10.فاطمة بشير قرة فلاح ، **أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربجية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا** ، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين ،اللاذقية ، سوريا . 2017-2018 .

11. ميرفت علي أبو كمال ، **الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان للمصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II "** ،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2007 .

- **المجلات الاقتصادية والملتقيات العلمية .**

12 .اياد طاهر محمد وأحمد طالب حميد ، **إدارة مخاطر الائتمان وانعكاسها على معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 66 ، 2021 .

13 . اياد طاهر محمد وأحمد طالب حميد ، **تأثير المخاطر الائتمانية على التسهيلات الإئتمانية النقدية والتعهدية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 26 ، 2020 .

14. بريكة سعيد، مسعي سميرة ،**تقييم المنشأة الاقتصادية، مدخل القيمة الاقتصادية المضافة**، ورقة تدخل ضمن الملتقى الدولي ، صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر ، 2009.

15 .حدوح نجيب ودبي علي ، **أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية ، "دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية للفترة 2009–2018** " ،مجلة البحوث في المالية والمحاسبة ، المجلد 06 ،العدد 01 ،2021 .

16. خالد سيف الإسلام بوخلخال وعلال بن ثابت ، **قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة "دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009–2019** ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ،المجلد 12 ،العدد 01 ، 2021 .

17. خالد محمد أحمد الجابري، **تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية** – دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التجارية، المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية ،كلية التجارة بالإسماعيلية، مصر، المجلد 6، العدد3، 2015.

18 . سلوى عبد الجبار عبد القادر ، **المخاطر الائتمانية وأثرها في القرار الائتماني الصائب** ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2008 .

19. راغب الغصين وأحمد العلي ، **أثر المخاطر المالية على أداء المصارف "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية "** ، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة ، العدد 04 أكتوبر 2013 .

20.عبد العزيز الدغيم ،ماهر الأمين وإيمان الجرو ، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري** ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد 28 ، العدد 03 ، 2006 .

21 . عبد الكريم أحمد قندوز ، **المخاطر المصرفية وأساليب قياسها** ، دراسات معهد التدريب والبناء القدرات ، العدد 05 ، 2020 .

22 .عبد العزيز علي مرزوق ومحمد فتحي محمد المسيري ، **تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة مقارنة للبنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية "** ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، المجلد 06 ، العدد ، 10 ، 2020 .

23 . عمر هاشم طه ، **دور سياسة منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح "دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية ولاستثمار "**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 03 ، العدد 02 ، 2013 .

24 .قروش عيسى ،فضيلي سمية و عز الدين عبد الرؤوف ، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية "دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015-2019** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 14 ، العدد 01 ، 2021 .

25 . قطاف عبد القادر ومقدم عبيرات ، **تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته "البنك الوطني الجزائري كنموذج "** ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ،المجلد 01 ، عدد خاص ، 2016 .

26 .لعروسي قرين زهرة وبوقرة رابح ،**دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "** مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 26 ، العدد 02 ، 2016 .

27.محمد فادي عبد المنعم شقفة ،**أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي للمصارف التجاري الخاصة المدلرجة في سوق دمشق للأوراق المالية** ، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية ، المجلد 03 ، العدد 09 ، جانفي 2020 .

28 . مليكة بن علقمة ، **الطرق الحديثة لقياس وإدارة مخاطر القروض المصرفية** ،مجلة الإدراة والتنمية للبحوث والدراسات ، العدد 09 ، 2019 .

29 .مفتاح صالح ومعارفي فريدة ، **المخاطر الائتمانية – تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها** ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ،كلية العلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة الزيتونة ، الأردن ،2007 .

30.نعمان محصول وسراح موصو ، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية 2013-2018 "** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ،المجلد 03 ،العدد 02 ، 2019 .

31. وسام خلف نجرس ، **المخاطر الإئتمانية وربحية المصارف التجارية العراقية – العلاقة والأثر – دراسة تحليلية نظرية لعينة من المصارف العراقية** ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 10 ، العدد 01 ، 2020 .

32. يوسف بوعيشاوي و فاطمة عليش ، **إدارة المخاطر المصرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1.2.3** ، مجلة دراسات إقتصادية ، المجلد 20 العدد 01 ، 2019 .

المراجع باللغة الأجنبية :

- **Books**

33. Arnaud de Servigny, Ivan Zelenko, Le risque de crédit Face à la crise, 4e édition, Dunod, Paris, 2010

34.. Gérard hirigoyen,**management de la banque risques relation client organisation**,publié par pearson education France,2005,

35. Ken Brown et Peter Moles**, Credit Risk Management**, Edinburgh Business School Heriot- Watt University Edinburgh EH14 4AS United Kingdom, First published in Great Britain in .2008.

- **Journals**

36Ali Sulieman Alshatti**, "The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks",** Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 1, 2015 .

37.Ali Taha Oleiwi, Maimuna Ali, Sarmad Hamza Jassim, Mohammed Hayder Nadhim, Ganama

38.Bishnu Prasad Bhattarai / **Effect Of Credit Risk Management On Financial Performance Ofcommercial Banks In Nepal**, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol.7, No.5, pp.87-103, June 2019 .

39. Fatima Bellaali, Abdelhamid Al Bouhadi / **The Impact of Credit Risk Management on the Moroccan Commercial Banking Sector**,*Management, Innovation and Technologies-Journal*, ISSN: 2237-0722, Vol. 11 No. 4 (2021)

40. Moustapha Gueme, Nazarudin Bujang /**The Relationship Between Credit RiskManagement Practices And Profitability InMalaysian Commercial Bank`S,** International Journal of Engineering and Advanced Technology (IJEAT), ISSN: 2249 – 8958, Volume-8 Issue-5C**,**may 2019

41. MUBBUSHAR IFTIKHAR/ **Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks of Pakistan**.Octobre , Journal of Management (UOHJM) (ISSN 2415-5098) published by University of Haripur (UOH) , Volume 1. Issue 2 ,2016

42. May Aldayel , Evangelia Fragouli / **Risk management and performance: a case study of credit risk management in commercial banks**, Economic magazine,The Business and Management Review, Volume 10, Number 1,Novembre 2018

43. Ramazan Ekinci, Gulden Poyraz **/ The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Deposit Banks In Turkey**, Journal,Procedia Computer Science , 158 (2019) 979–987 .

Umidjon Akhunjonov/ **The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks**, International Journal of Management Science and Business Administration,March 2017 .

44. Rahmanullah RASA /, **The Effects of Credit Risk on the Profitability of Commercial Banks in Afghanistan** Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8 No 7 (2021) 0477–0489.

45. Sherin Sami Ibrahim Mustafa Mansou/ **The Effect of Credit Risk on The Banks' Performance** submitted in a partiaf fulfillement of the requirements for the degrre of magistaire in **in Egypt**, business administration ,Ain shams university 2021 .

المواقع الالكترونية:

https://www.asjp.cerist.dz

https://www.iasj.net/iasj/journals

https://www.csj.journals.ekb.eg

https://www.bea.dz